Impunity Watch

INTERSECTION ASSOCIATION
Protecting Green Voices

قابس

الضرر البيئي والمقاومة المدنية وحدود المساءلة في تونس

تقرير حول العدالة البيئية والحوكمة والمساءلة



قابس

الضرر البيئي والمقاومة المدنية

وحدود المساءلة

في تونس

تقرير حول العدالة البيئية والحوكمة والمساءلة

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات

مبادرة حماية الأصوات الخضراء

Impunity watch







نوفمبر 2026

الفهـرس

1. الملخص التنفيذي 7

2. المقدمة 10

3. المنهجية 12

4. الإطار المفاهيمي والتحليلي 14

4.1 الحقوق البيئية 14

4.2 القانون البيئي: الحماية الدستورية والتحولات المؤسسية 16

4.3 السلامة الإيكولوجية 16

4.4 العدالة البيئية ومناطق التضحية البيئية 17

5. التدهور البيئي بوصفه مسألة من مسائل حقوق الإنسان 20

5.1 تلوث الهواء والصحة العامة 20

5.2 التلوث البحري والسلامة الإيكولوجية 23

5.3 تدهور الواحات والإجهاد المائي: الأسباب والتداعيات 25

5.4 التفاوت في التعرض للضرر والعدالة البيئية 28

5.5 تحليل الحقوق الدستورية 29

6. النشاط البيئي والمشاركة المدنية المحلية 32

6.1 تحركات أكتوبر 2025 33

6.2 التعامل الأمني والتجريم 34

6.3 الملاحقات القضائية الموجّهة 36

6.4 المضايقات الأمنية وممارسات الاستدعاء 38

7. القمع الأمني والإجراءات القضائية ضد الناشطين والناشطات 39

7.1 المقاربة في الأمنية في التعامل مع الحراك البيئي 40

7.2 ضبط الفضاء العام والسيطرة على التظاهرات 41

7.3 الترهيب الإداري ونظام الاستدعاءات 42

7.4 الترهيب المهني في القطاع الصحي 43

7.5 إعادة تصنيف المعارضة البيئية قانونيًا 44

7.6 خلاصة تحليلية: المعارضة البيئية والعدالة البيئية في قابس 44

8. الحوكمة البيئية واللامركزية والمساءلة المؤسسية 46
8.1 صلاحيات البلديات 48
8.2 المركزية في مواجهة الحوكمة المحلية 48
8.3 إنفاذ الحقوق البيئية قضائيًا والوصول إلى العدالة 49
8.4 فجوات المساءلة 49
9. التقاضي البيئي والمساءلة القضائية 50
9.1 التقاضي الاستراتيجي 51
9.2 صعوبة الإثبات 51
9.3 الأحكام القضائية الصادرة في فيفري 2026 52
9.4 محدودية سبل الانتصاف القضائي 53
9.5 خلاصة تحليلية 54
10. الخاتمة والتوصيات 55
10.1 الخاتمة 55
10.2 التوصيات 56
10.2.1 إلى الحكومة التونسية 56
10.2.2 إلى المجمع الكيميائي التونسي 58
10.2.3 إلى القضاء والسلطات العمومية المعنية 58
10.2.4 إلى الشركاء والجهات المانحة الدولية 59
قائمة المراجع 60
المصادر الأولية (المقابلات) 60
المصادر القانونية والدستورية 60
المصادر الدولية ومصادر الأمم المتحدة 61
المصادر الأكاديمية 63
التقارير وأوراق السياسات ومنشورات المجتمع المدني 64
مصادر الصحافة الاستقصائية ووسائل الإعلام 66

1. الملخص التنفيذي

على مدى أكثر من خمسين عامًا، مثّلت ولاية قابس إحدى أبرز مفارقات المسار التنموي في تونس. فهي من أهم المراكز الصناعية في البلاد، وتمثل قلب اقتصاد معالجة الفوسفات، لكنها في الوقت نفسه من أكثر المناطق تضررًا بيئيًا. وقد خلّف تركز الأنشطة الصناعية حول المجمع الكيميائي التونسي آثارًا جسيمة في جودة الهواء، والنظم الإيكولوجية البحرية، والموارد المائية، ومنظومة الواحات التاريخية التي قامت عليها الحياة المحلية قبل إنشاء أولى وحدات المعالجة بوقت طويل.[1]

يتناول هذا التقرير ذلك المسار من منظور العدالة البيئية، مستندًا إلى مقابلات مع ناشطين وناشطات وصحفيين وباحثين وباحثات وفاعلين وفاعلات في المجتمع المدني في قابس، إلى جانب تحليل قانوني وسياساتي. ويبحث في الكيفية التي أسهم بها الضرر البيئي في تشكيل العلاقة بين السكان ومؤسسات الدولة والقطاع الصناعي، وفي الكيفية التي تأثر بها بدوره بهذه العلاقة.

وتُظهر النتائج أن التدهور البيئي في قابس لا يقتصر على الضرر الإيكولوجي، بل يثير أيضًا مخاوف جدية تتعلق بحقوق الإنسان والحوكمة. وقد أعرب السكان عن قلقهم إزاء تلوث الهواء، وتكرر حوادث الانبعاثات السامة، والتلوث البحري، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور بيئة الواحات. وألحقت هذه الآثار البيئية أضرارًا بسبل العيش والصحة العامة ونوعية الحياة، وأسهمت في ترسيخ اعتقاد واسع بأن السكان المحليين يتحملون حصة غير متكافئة من التكاليف البيئية الناجمة عن التوسع الصناعي على المستوى الوطني.

ويتيح التاريخ الدستوري لتونس مدخلًا مهمًا لفهم هذه الإشكالية. فقد أقر دستورا 2014 و2022 الحق في بيئة سليمة، ورتب كلاهما التزامات ملزمة على الدولة. غير أن الفجوة لا تزال واسعة بين هذا الاعتراف والواقع اليومي في قابس. فما زال الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة العامة الفعلية، وسبل الانتصاف القانونية الفعالة صعبًا من الناحية العملية، بصرف النظر عما تنص عليه أحكام الدستور.

1 Tarek Amara" ,Once an Idyll ,Tunisian Protest Hotspot Gabès Now an Environmental' Nightmare "',Reuters ,October 20,2025, https//:www.reuters.com/sustainability/climate-energy/once-an-idyll-tunisian-protest-hotspot-Gabés-now-an-environmental-nightmare ;/2025-10-20-Ghaya Lasoued" ,The Gabès Chemical Complex :A Monster Destroying Lives and Poisoning Children", The Legal Agenda ,January ,2026 ,30 https//:english.legal-agenda.com/the-Gabés-chemical-complex-a-monster-destroying-lives-and-poisoning-children./

واستجابة لذلك، نشأت حركة بيئية تمحورت حول حملات من قبيل Pollution Stop (أوقفوا التلوث)، إلى جانب مجموعة أوسع من المجموعات القاعدية التي تعمل على توثيق الأضرار والمطالبة بالمساءلة. وأصبحت المظالم البيئية من القضايا القليلة في تونس القادرة على الجمع بين أشخاص ينتمون، في ما عدا ذلك، إلى خلفيات اجتماعية وسياسية واقتصادية متباينة إلى حد كبير.

تتمثل إحدى الخلاصات المهمة في قدرة الحراك البيئي على بناء تحالفات واسعة. فقد شدد المشاركون والمشاركات في المقابلات على أن التعبئة البيئية أسهمت في تجاوز الحواجز الاجتماعية والسياسية التقليدية، وأتاحت أشكالًا جديدة من التعاون بين المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين، والعمال، والمجموعات الشبابية، والناشطات. وقد اضطلعت النساء، على وجه الخصوص، بأدوار محورية في توثيق الأضرار البيئية، وتنسيق استجابات المجتمع المحلي، وضمان استمرارية مبادرات المناصرة البيئية.

في المقابل، دأبت الدولة على التعامل مع الاحتجاج البيئي بوصفه مسألة تتعلق بالنظام العام، لا مسألة تستوجب معالجة سياساتية. وأشار المشاركون والمشاركات في المقابلات إلى حالات توقيف، وانتشار أمني مكثف، واستدعاءات متكررة، وأشكال مختلفة من الضغط الإداري استهدفت أشخاصًا لم يفعلوا سوى المطالبة بهواء أنظف. ويشير هذا النمط إلى أن المظالم البيئية في قابس تُعالَج عمليًا وفق منطق أمني، بدلًا من معالجتها في إطار حوكمة بيئية تشاركية. ويثير ذلك تساؤلات جدية بشأن الفضاء المدني، ومدى تمتع الحقوق البيئية بالحماية الفعلية عندما تُمارس من خلال التجمع العام.

ويكشف البحث في منظومات الحوكمة عن استمرار التناقض بين اللامركزية الاسمية وصنع القرار المركزي. فعلى الرغم من أن السلطات البلدية تُطالَب في كثير من الأحيان بالاستجابة للشواغل البيئية، لا تزال القرارات الأساسية المتعلقة بالاستراتيجية الصناعية، والتنظيم البيئي، وإدارة التلوث متركزة لدى مؤسسات الدولة المركزية. ويحد هذا التركز للسلطة من قدرة الفاعلين المحليين على التأثير في النتائج البيئية، كما يفاقم ثغرات المساءلة في الحوكمة البيئية.

وتحتل المحاكم بدورها موقعًا وسطيًا لا يقل إشكالية. فقد أصبح التقاضي أداة مهمة، وإن كانت محدودة الفاعلية، بالنسبة إلى المجتمعات الساعية إلى الانتصاف. غير أن المدعين يواجهون بانتظام عتبات إثبات مرتفعة، ولا سيما فيما يتعلق بإثبات علاقة سببية مباشرة بين مصدر صناعي محدد وضرر بعينه، وهو معيار لا ينسجم بسهولة مع الطبيعة التراكمية

والمتناثرة للتلوث في قابس. وتجسد الأحكام التي أصدرتها محكمة قابس في فيفري 2026 بشأن مطالب وقف الأنشطة الملوثة هذه الإشكالية؛ إذ تبدي المحاكم استعدادًا للاعتراف بالمطالب البيئية من حيث المبدأ، لكنها تتردد في إصدار أوامر من شأنها أن تعطل العمليات الصناعية على نحو فعلي.

كما تبرز جلسات المحاكمة المنعقدة في فيفري 2026 بشأن مطالب وقف الأنشطة الصناعية الملوثة محدودية الإجراءات القانونية القائمة. ففي حين قد تحظى المطالب البيئية بالاعتراف من حيث المبدأ، تتوخى المحاكم عمومًا الحذر عند النظر في مطالب قد يكون لها تأثير كبير في الأنشطة الصناعية. ويعزز ذلك شعورًا أوسع لدى السكان المتضررين بأن توثيق التدهور البيئي أيسر من معالجته عبر القنوات القانونية والإدارية القائمة.

وتشير الأدلة، مجتمعة، إلى أن قابس تمثل مثالًا واضحًا على نمط أوسع من اللامساواة البيئية، يتحمل فيه الأشخاص الذين يرزحون تحت أثقل الأعباء البيئية القدر الأقل من النفوذ في القرارات التي تُنتج تلك الأعباء. كما يكشف عجز عقود من الاحتجاج والنقاش العام عن معالجة المشكلة الأساسية حدود البنية الراهنة للحوكمة والمساءلة، ويلقي الضوء على طبيعة التغييرات المطلوبة.

وفي ضوء هذه النتائج، يقدّم التقرير مجموعة من التوصيات التي تتمحور حول أولويات مترابطة، تشمل تعزيز الحماية القانونية للحقوق البيئية، وتحسين وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية، ورفع قدرة القضاء على التعامل مع الأدلة البيئية، وتوفير حماية فعلية للمدافعين والمدافعات عن البيئة، وإرساء رقابة بيئية مستقلة، ومنح السلطات المحلية صلاحيات أكثر فاعلية، واعتماد استراتيجية حقيقية للانتقال العادل في قطاع الفوسفات. ولا يمكن تحقيق أي من ذلك من خلال التدابير التقنية للحد من التلوث وحدها، بل يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا يضع المساءلة أمام المجتمعات المتضررة، لا استمرارية النشاط الصناعي، في صميم صنع القرار البيئي.



2. المقدمـــة

حظي الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتراف رسمي من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 76/300 لسنة 2022، ومن مجلس حقوق الإنسان بموجب القرار 48/13 لسنة 2021. كما تحميه المادة 24 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 38 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. ولا يقتصر هذا الحق على الحماية من الضرر البيئي المباشر، بل يشمل أيضًا الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة، واللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية عند انتهاكه[2]. لذلك، لم يعد التدهور البيئي يُنظر إليه بوصفه مشكلة إيكولوجية فقط، بل أصبح مسألة تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومساءلة الدولة.[3]

وتجسد قابس بوضوح هذا الترابط بين الضرر البيئي وحقوق الإنسان. تقع الولاية على الساحل الجنوبي الشرقي لتونس، وتتميز بمنظومة واحات فريدة دعمت، على مدى عقود، الزراعة والصيد البحري وغيرها من سبل العيش المحلية. غير أن هذا الواقع بدأ يتغير مع إنشاء صناعة معالجة الفوسفات في مطلع سبعينيات القرن الماضي. فقد جعل توسع المجمع الكيميائي التونسي من قابس مركزًا أساسيًا في اقتصاد الفوسفات في تونس، لكنه جعلها أيضًا من أكثر مناطق البلاد تضررًا من الناحيتين البيئية والصحية.[4]

2 United Nations Environment Programme) UNEP» ,(What Are Environmental Rights «,?accessed June ,2026 ,23 https//:www.unep.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/advancing-environmental-rights/what-are-environmental-rights.

3 Ibid.

4 Amara" ,Once an Idyll ,Tunisian Protest Hotspot Gabès".

وكثيرًا ما وصف السكان والباحثون ومنظمات المجتمع المدني الأزمة البيئية في قابس بأنها أدت إلى تحويل المنطقة إلى «منطقة تضحية بيئية». ويعني ذلك أن المجتمعات المحلية تتحمل أعباء بيئية وصحية غير متكافئة في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية أوسع.[5] وعلى مدى عقود، أفاد السكان بانتشار أمراض الجهاز التنفسي والاضطرابات الجلدية وغيرها من المشكلات الصحية المرتبطة بالانبعاثات الصناعية. كما تضرر الصيادون والمزارعون بسبب تدهور الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل عيشهم[6]. وأدى إلقاء الفوسفوجيبس والنفايات الصناعية في خليج قابس إلى تدهور الموائل البحرية. كذلك أسهم الاستغلال المفرط للموارد المائية في تسريع تدهور منظومة الواحات القديمة وتهديد سبل العيش التقليدية.[7]

وبلغت الأزمة ذروة جديدة في عام 2025. ففي شهري سبتمبر وأكتوبر، أفادت تقارير بأن انبعاثات صناعية كثيفة تسببت في حالات واسعة من الضيق التنفسي. واستدعت هذه الحالات نقل أكثر من 180 شخصًا إلى المستشفى، كان عدد كبير منهم من الأطفال.[8] وأثارت هذه الوقائع موجة من الغضب الشعبي، ومنحت زخمًا جديدًا للمطالب المستمرة منذ سنوات بالمساءلة والمعالجة البيئية وإعادة النظر في طريقة عمل القطاع الصناعي في المنطقة. كما اتسع نطاق الاحتجاجات والتنظيم المجتمعي وحملات المناصرة، وجذب ما يعيشه سكان قابس اهتمامًا وطنيًا ودوليًا. [9]

وفي الوقت نفسه، كشفت الحركة البيئية الناشئة في قابس عن توترات أعمق في استراتيجية التنمية في تونس. فالسلطات الوطنية تؤكد الأهمية الاستراتيجية لإنتاج الفوسفات بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والإيرادات العامة. في المقابل، تثير المجتمعات المحلية مخاوف بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لهذا النموذج[10] . وقد ظهرت هذه التوترات في عدة مسائل، من بينها صعوبة الوصول إلى المعلومات البيئية، وضعف مشاركة السكان في صنع القرار، وطريقة تعامل أجهزة إنفاذ القانون مع المظاهرات البيئية، ومدى قدرة المؤسسات القضائية على معالجة الضرر البيئي.[11] لذلك، تمثل حالة قابس مدخلًا مهمًا لدراسة قضايا أوسع، مثل

---

5 lasoued" ,The Gabès Chemical Complex".

6 Hortense Lac" ,For the Gabès Chemical Group ,a Population Is Sacrificed ",Inkyfada ,November ,2019 ,12 https//:inkyfada.com/en/2019/11/12/pollution-Gabés-lutte-gct./2-

7 Stefano Liberti" ,Refugee from the Dying Oasis :The Gabès Case and the Debate on Forced Migration for Environmental Reasons ",*FIERI* ,April ,2024 ,10 https//:fieri.it/en/refugee-from-the-dying-oasis-the-Gabés-case-and-the-debate-on-forced-migration-for-environmental-reasons-by-stefano-liberti-10-april./2024-

8 Sofien Jaballah ,Living ,Breathing ,Resisting :Gabès and the New Political Landscape in Tunisia ",Arab Reform Initiative ,February ,2026 ,20 https//:www.arab-reform.net/publication/living-breathing-resisting-Gabés-and-the-new-political-landscape-in-tunisia/

9 Dhouha Djerbi" ,We Want to Breathe :Dispatch from Gabès ,Tunisia ",Middle East Report Online) MERIP ,(November,13 ,2025https//:www.merip.org/2025/11/we-want-to-breathe-dispatch-from-Gabés-tunisia./

10 Jaballah" ,Living ,Breathing ,Resisting".

11 ARTICLE" ,19 Tunisia :Uphold the Right to Protest and Access to Environmental Information ",October ,2025 ,20 https//:www.article19.org/resources/tunisia-uphold-the-right-to-protest-and-access-to-environmental-information./

الحوكمة البيئية، والمساءلة الديمقراطية، واللامركزية، ومدى تطبيق الحقوق البيئية في تونس.

ويتناول هذا التقرير الأزمة البيئية في قابس من منظور يجمع بين العدالة البيئية وحقوق الإنسان، متتبعًا الروابط بين التدهور البيئي والصحة العامة والحراك المدني واستجابة الدولة والمساءلة القانونية. كما يبحث في تطور النشاط البيئي، ومعاملة المدافعين والمدافعات عن البيئة، والعوائق القانونية والمؤسسية التي تواجهها المجتمعات المتضررة، فضلًا عن دور المحاكم والسلطات العامة في معالجة الضرر البيئي، وأوجه قصورها في ذلك.

كما يعتمد التقرير على بحث نوعي يستند إلى مقابلات شبه مهيكلة مع ناشطين وناشطات بيئيين، وأفراد من المجتمعات المحلية، وممثلين وممثلات عن المجتمع المدني. ويستند إلى مراجعة النصوص القانونية، والتطورات القضائية، ووثائق السياسات، والأدبيات الثانوية. وحيثما أمكن، قورنت الإفادات الواردة في المقابلات بالأدلة الوثائقية. ويهدف ذلك إلى إبراز تجارب الأشخاص الأكثر تضررًا من التدهور البيئي في قابس، مع مراعاة السياق القانوني والمؤسسي الأوسع.

وفي ضوء ما سبق، تثير حالة قابس أسئلة تتجاوز نطاق المنطقة نفسها: كيف توازن الدولة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؟ ومن يتحمل مخاطر هذا التوازن، ومن يجني ثماره؟ وهل تستطيع المؤسسات القانونية والسياسية ضمان المساءلة عن أضرار بيئية تتكشف وتتراكم على مدى فترات زمنية طويلة؟ ومع اتساع نطاق الاعتراف الدولي بالحقوق البيئية، تكشف تجربة المجتمعات المحلية في قابس عن حجم المسافة التي لا تزال تفصل بين الالتزام القانوني وتوفير حماية فعلية لهذه الحقوق في الحياة اليومية.

3. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى بحث نوعي أولي، إلى جانب مراجعة للنصوص القانونية، والأحكام القضائية، ووثائق السياسات، والأدبيات الثانوية. وأُجريت مقابلات شبه مهيكلة مع ثمانية أشخاص في قابس بين ماي وجويلية 2026. وشملت المقابلات سبعة مشاركين ومشاركات ذُكرت أسماؤهم، وهم: أماني بوعزيز، وآية الغريسي، وخلود الزايدي، ونبيل الزيتوني، وعادل العزوني، وعزيز الشابي، وزكريا الهاشمي، إلى جانب مشارك طلب عدم الكشف عن هويته. أُجريت المقابلات باللغة العربية، حضوريًا وعن بُعد، وسُجلت صوتيًا بعد الحصول على موافقة المشاركين والمشاركات. وجرى الوصول إلى المشاركين والمشاركات من خلال علاقات مهنية سابقة، بما يعكس صلات الباحث بشبكات المجتمع المدني والصحفيين والصحفيات والناشطين والناشطات في قابس. وتقوم العينة على الاختيار القصدي، ولا

تمثل سكان قابس إحصائيًا. لذلك، ينبغي قراءة نتائج التقرير بوصفها عرضًا لكيفية عيش الأزمة وتفسيرها من جانب سكان منخرطين في الشأن العام، لا بوصفها مسحًا تمثيليًا لسكان الولاية.

وقدّم جميع المشاركين والمشاركات الذين ذُكرت أسماؤهم موافقة خطية ومستنيرة على الكشف عن هوياتهم في هذا التقرير. وشملت هذه الموافقة إقرارًا صريحًا بالمخاطر المرتبطة بالكشف العلني عن الهوية، بالنظر إلى السياق الأمني المبيّن في القسمين السادس والسابع. ويحتفظ المؤلف بنسخ موقعة من استمارات الموافقة، ويمكن إتاحتها عند الطلب لأغراض المراجعة التحريرية أو مراجعة الجهات المانحة، مع مراعاة خصوصية المشاركين والمشاركات. أما المشارك الذي طلب عدم الكشف عن هويته، فيُشار إليه في التقرير بعبارة «مشارك طلب عدم الكشف عن هويته»، من دون إدراج أي تفاصيل قد تكشف عن هويته.

وتُعرض الادعاءات الواقعية المحددة المتعلقة بسلوك الدولة، بما في ذلك التوقيفات، واستخدام الغاز المسيل للدموع، ومنع الوصول إلى المحتجزين والمحتجزات، والمضايقة الإدارية، وفق المعيار الآتي: إذا أيد الادعاء مشاركان مستقلان أو أكثر، أو أسندته مصادر وثائقية أو صحفية، يُعرض بوصفه إحدى نتائج التقرير. أما إذا استند إلى مصدر واحد، فيُنسب صراحة إلى شهادة ذلك الشخص، ويُشار إلى طبيعته على هذا الأساس، بدلًا من تقديمه بوصفه حقيقة ثابتة.

وتظل هذه العينة محدودة وتميل في تكوينها إلى فاعلي وفاعلات المجتمع المدني. كما أنها لا تشمل مقابلات مباشرة مع موظفي المجمع الكيميائي التونسي، أو أفراد قوات الأمن، أو المسؤولين في مؤسسات الدولة. وتستند الادعاءات المتعلقة بالصحة الواردة في القسم 5.1 إلى شهادات المشاركين والمشاركات وتقارير ثانوية، لا إلى بيانات وبائية موثقة أو بيانات صادرة عن وزارة الصحة، إذ لم يتمكن المؤلف من الحصول عليها. وحيثما كانت هذه البيانات موجودة ولكن تعذر الوصول إليها، أُشير إلى ذلك في الهوامش ذات الصلة.

وعليه، ينبغي قراءة النتائج بوصفها توثيقًا للتجارب المعاشة ومنظور المجتمع المدني، بعد مقارنتها بمصادر قانونية ووثائقية، لا بوصفها سجلًا للوقائع حُسمت صحته بصورة مستقلة من خلال القضاء أو جهة تحقيق مختصة.



4. الإطار المفاهيمي والتحليلي

يستند هذا التقرير إلى أربعة أطر فكرية مترابطة، هي: الحقوق البيئية، والقانون البيئي، والسلامة الإيكولوجية، والعدالة البيئية. وتتيح هذه الأطر مجتمعة فهم أزمة قابس بوصفها أكثر من مجرد مشكلة تقنية محدودة تتعلق بالتلوث، إذ تكشف ارتباطها بهياكل قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية أوسع تحدد من يتحمل المخاطر البيئية ومن يجني المنافع الناتجة عنها.

4.1 الحقوق البيئية

أصبحت الحقوق البيئية جزءًا أساسيًا من الخطاب المعاصر لحقوق الإنسان. وهي تشمل حقوقًا موضوعية، في مقدمتها الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وحقوقًا إجرائية، مثل الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.[12] وتنطلق هذه الحقوق من أن التدهور البيئي يؤثر مباشرة في التمتع بعدد من حقوق الإنسان الأساسية، من بينها الحق في الحياة، والصحة، والمياه، والغذاء، والسكن، والعمل، والكرامة الإنسانية.[13]

12 UNEP" ,What Are Environmental Rights"?
13 UNEP" ,What Are Environmental Rights"?

وفي حين تكفل الحقوق المدنية والسياسية الفضاء المدني والحماية من تدخل الدولة التعسفي، تستند الحماية الموضوعية للفئات المتضررة في قابس أساسًا إلى الأطر الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف بالإقرار بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، بما يشمل الغذاء والكساء والمسكن، بموجب المادة 11. كما تقر المادة 12 بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وتُلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية.

كما تحظى الحقوق البيئية بحماية راسخة في الأطر الإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها تونس. إذ تنص المادة 24 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن «لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها». ويترتب على ذلك التزام الدولة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم الإيكولوجية من التدهور الجسيم.[14] كما تقر المادة 38 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان حق كل شخص في بيئة سليمة، وتُلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة ومكافحة التلوث.[15]

وعلى الصعيد العالمي، شهد الاعتراف الدولي بهذه المعايير تطورًا مهمًا عندما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بموجب القرار 76/300 لسنة 2022.[16] وفي ضوء هذا الإطار المتكامل، لا يُعد تعرض سكان قابس على المدى الطويل للتلوث الصناعي، وتدهور البيئة البحرية، واستنزاف الموارد المائية مجرد مسألة تقنية أو إيكولوجية، بل يثير مخاوف جدية بشأن حدوث انتهاكات هيكلية للضمانات الموضوعية لحقوق الإنسان المكرسة في القانونين الدولي والإقليمي.

وتبرز حالة قابس بوضوح الأهمية العملية لهذا الإطار. فقد خلّف التعرض طويل الأمد للتلوث الصناعي، وتدهور الموائل البحرية، واستنزاف الموارد المائية آثارًا خطيرة وموثقة على نطاق واسع في صحة السكان وسبل عيشهم ونوعية حياتهم. ومن منظور الحقوق البيئية، لا تقتصر مطالب السكان والمجتمع المدني في قابس على الدعوة إلى الحد من التلوث، بل هي في جوهرها مطالب بحماية حقوق أساسية.

---

14 African Union .*African Charter on Human and Peoples ‹Rights* .Adopted June .1981 ,27 Entry into force October.1986 ,21 https//:au.int/en/treaties/african-charter-human-and-peoples-rights.

15 League of Arab States .*Arab Charter on Human Rights* .Adopted May .2004 ,22 Entry into force March .2008 ,15 https//:www.refworld.org/docid3/ae6b3821c.html.

16 United Nations General Assembly .*International Covenant on Economic ,Social and Cultural Rights* .Adopted December .1966 ,16Entry into force January .1976 ,3 https//:www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

4.2 القانون البيئي: الحماية الدستورية والتحولات المؤسسية

مثّل دستور عام 2014 خطوة مهمة نحو دسترة الحقوق البيئية في تونس. فقد كفل الفصل 45 الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، والحق في المساهمة في حماية المناخ، وألزمت الدولة بتوفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي. وعكس ذلك المكانة التي أصبحت تحظى بها حماية البيئة بعد الثورة بوصفها مسؤولية دستورية، وربطها بمبادئ أوسع، من بينها المشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة.[17]

وأبقى دستور عام 2022 على الحماية الدستورية للحقوق البيئية من خلال المادة 47، التي كفلت لكل شخص الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، وألزمت الدولة بتوفير الوسائل اللازمة للحد من التلوث.[18] غير أن هذا الدستور أرسى نظامًا تنفيذيًا أكثر مركزية، ويُنظر إليه على نطاق واسع بوصفه قد عزز سلطة رئيس الجمهورية. في المقابل، كان دستور عام 2014 قد أقر اللامركزية والحكم المحلي ضمن المبادئ الأساسية لنظام الحكم في تونس.[19]

وتكتسي هذه التحولات الدستورية أهمية خاصة في قابس، حيث تتعارض مطالب المجتمعات المحلية بدور أكبر في صنع القرارات البيئية مع توجه السلطات المركزية نحو إعطاء الأولوية للأهداف الصناعية والتجارية الوطنية. لذلك، لا يكفي لفهم الحوكمة البيئية في تونس النظر إلى النصوص الدستورية وحدها، بل يجب أيضًا دراسة الهياكل المؤسسية التي تحدد مدى تطبيق الحقوق البيئية وإنفاذها، وإمكان الاعتراض على القرارات التي تمسها في الواقع.

4.3 السلامة الإيكولوجية

يساعد مفهوم السلامة الإيكولوجية على فهم الآثار البيئية بوصفها جزءًا من تدهور أوسع، لا مجرد حالات تلوث منفصلة. ويقصد بهذا المفهوم قدرة النظم الإيكولوجية على الحفاظ، على مر الزمن، على بنيتها ووظائفها وقدرتها على الصمود وتنوعها البيولوجي.[20] لذلك، لا يقتصر تقييم الوضع البيئي على قياس ملوث بعينه أو مدى احترام الحدود التنظيمية، بل يشمل أيضًا الصحة العامة للنظم الإيكولوجية وقدرتها على الاستمرار.

ومن هذا المنظور، تتجاوز الأزمة البيئية في قابس مسألة الالتزام بالضوابط التنظيمية. فإلقاء النفايات الصناعية في خليج قابس، وتراجع التنوع البيولوجي البحري، والضغط المتزايد على

17 دستور الجمهورية التونسية (2014)، الفصل 45.

18 دستور الجمهورية التونسية (2022)، الفصل 47.

19 Library of Congress" ,Tunisia :New Constitution Consolidates Powers in the Hands of the President ",Global Legal Monitor, 23August .2022 https//:www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2022-08-23/tunisia-new-constitution-consolidates-powers-in-the-hands-of-the-president/

20 Peter Bridgewater ,Rakhyun E .Kim ,and Klaus Bosselmann" ,Ecological Integrity :A Relevant Concept for International Environmental Law in the Anthropocene ",?*Yearbook of International Environmental Law* ,Vol ,25 .no ,61 :(2014) 1 .https//:doi.org/10.1093/yiel/yvv059.

المياه الجوفية، وتدهور الواحات، كلها مؤشرات على اضطراب أوسع في النظام الإيكولوجي.[21] ولا يقتصر أثر هذا التدهور على البيئة، بل يمتد إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد على سلامة النظم الإيكولوجية.

وتكمن أهمية هذا المفهوم أيضًا في أن الآثار البيئية لمعالجة الفوسفات تراكمية ومترابطة. فتلوث الهواء والبحر، ونقص المياه، وتراجع الزراعة، وفقدان التنوع البيولوجي، عوامل يعزز بعضها بعضًا، وقد تؤدي بمرور الوقت إلى تحولات إيكولوجية يصعب أو يستحيل عكسها. ومن ثم، يدعو نهج السلامة الإيكولوجية إلى تقييم الحوكمة البيئية وفق قدرتها على الحفاظ على وظائف النظم الإيكولوجية، بدلًا من النظر إلى كل أثر بيئي بمعزل عن غيره.

4.4 العدالة البيئية ومناطق التضحية البيئية

لا يتحمل جميع سكان قابس آثار التلوث الصناعي بالقدر نفسه. فالتدهور البيئي يطال المنطقة بأكملها، لكن الأدلة المستمدة من المقابلات تشير إلى تفاوت مستوى التعرض للمخاطر البيئية، وكذلك القدرة على التعامل مع عواقبها، بحسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والمهنة، والنوع الاجتماعي، ومدى القرب من مصادر التلوث. ويثير هذا التفاوت إشكالية أساسية تتعلق بالعدالة البيئية، إذ تتركز الأضرار البيئية بصورة أكبر في المجتمعات التي تملك قدرًا أقل من النفوذ الاقتصادي والسياسي لحماية نفسها منها.[22]

وتظهر هذه الدينامية بوضوح في قابس. فالسكان الذين يعيشون بالقرب من المواقع الصناعية أكثر تعرضًا لتلوث الهواء والمخاطر الصحية المرتبطة به، في حين تظل قدرتهم على الانتقال إلى مناطق أخرى أو الحد من هذا التعرض محدودة. وهكذا، لا يقتصر أثر التدهور البيئي على الإضرار بالبيئة، بل يفاقم أيضًا أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ويزيد من هشاشة المجتمعات التي كانت أصلًا أقل حظًا.

وربط المشاركون والمشاركات في المقابلات بصورة متكررة بين التعرض للتلوث واللامساواة الاجتماعية. وأشارت آية الغريسي إلى أن التلوث، رغم تأثيره في المنطقة بأكملها، لا يطال جميع السكان بالطريقة نفسها. فالأسر الأكثر ثراءً تكون عادة أقدر على تجنب أشد آثاره، إما بالسكن بعيدًا عن المناطق الصناعية، أو باللجوء إلى الرعاية الصحية الخاصة عند ظهور مشكلات صحية.[23] أما السكان ذوو الدخل المحدود، فيعيش كثير منهم بالقرب من مصادر التلوث، وتكون فرص حصولهم على الرعاية الطبية المتخصصة أقل. وبذلك، تتفاوت المخاطر البيئية وعواقبها بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

21 Jaballah, "Living, Breathing, Resisting"; Bridgewater, Kim, and Bosselmann, "Ecological Integrity."

22 Rae Cade et al., "Environmental Justice in Indigenous Communities: The Disproportionate Effects of Environmental Contamination," Sustainable Futures, 10 (2025): 101348, https://doi.org/10.1016/j.sftr.2025.101348.

23 آية الغريسي، مقابلة أجرتها الباحثة، ماي 2026.

كما تمثل الهشاشة المرتبطة بالمهنة بُعدًا مهمًا من أبعاد الظلم البيئي في قابس. فقد أشار عدد من المشاركين والمشاركات في المقابلات إلى أن التدهور البيئي يلحق أضرارًا أكبر بالأشخاص الذين تعتمد سبل عيشهم مباشرة على النظم الإيكولوجية المحلية، ومن بينهم المزارعون والمزارعات والصيادون والصيادات والحرفيون والحرفيات. فتراجع إنتاجية الموارد الطبيعية يؤثر مباشرة في مصادر دخلهم. وشدد مشارك طلب عدم الكشف عن هويته على أن هذا الوضع يجعل المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والصيد البحري أكثر عرضة للفقر والتهميش الاجتماعي.

وكشفت المقابلات أيضًا عن أبعاد جندرية واضحة للضرر البيئي. فالنساء يعملن في كثير من الأحيان في مجالات تعرضهن مباشرة للمخاطر البيئية، بينما يتحملن في الوقت نفسه الجزء الأكبر من مسؤوليات الرعاية المنزلية وإدارة الموارد. وأشارت خلود الزايدي إلى أن النساء العاملات في الزراعة يواجهن مخاطر خاصة بسبب تعرضهن المباشر والمستمر لبيئات ملوثة، بحكم اعتماد نشاطهن الاقتصادي على الموارد الطبيعية.[24] لذلك، لا يقتصر أثر التدهور البيئي على فرصهن الاقتصادية، بل يطال أيضًا صحتهن ورفاههن العام.[25]

وأثار عادل العزوني مسألة مرتبطة بذلك، استنادًا إلى نقاشات دارت بين السكان والعاملين والعاملات في القطاع الصحي بشأن الآثار المحتملة للتلوث البيئي في صحة الأمهات.[26] وأشار إلى أن المخاطر البيئية تحضر باستمرار في النقاشات المحلية حول مضاعفات الحمل والصحة الإنجابية. ولا تثبت هذه الإفادات وجود علاقة سببية طبية مباشرة، لكنها تكشف مدى ارتباط التدهور البيئي، في تصورات السكان، بالمخاوف المتعلقة بصحة الأسرة ورفاه الأجيال القادمة.

ويمتد أثر التدهور البيئي إلى الفرص المتاحة أمام الأجيال الشابة. فقد أشار عدد من المشاركين والمشاركات إلى أن تردي الأوضاع حدّ من إمكانية الانتفاع بالفضاءات العامة، ومن فرص الترفيه والعمل، ما عزز شعورًا أوسع بالتهميش الاجتماعي. ولاحظ عادل العزوني أن كثيرًا من شباب المنطقة باتوا يرون في الهجرة الخيار الأكثر واقعية للوصول إلى حياة أفضل. ويبين ذلك كيف يتقاطع التدهور البيئي مع أشكال أوسع من الإقصاء الاجتماعي، ويؤثر في تطلعات الجيل القادم وقراراته المتعلقة بالهجرة والتنقل وتوقعاته المستقبلية.[27]

---

24 خلود الزايدي، مقابلة أجرتها الباحثة، ماي 2026.

25 Nawaat, «Women Lead the Struggle Against Industrial Pollution in Gabès,» February 17, 2026, https://nawaat.org/2026/02/17/women-lead-the-struggle-against-industrial-pollution-in-Gabés/; Washington Report on Middle East Affairs, «Carrying the Toxic Burden: Women›s Invisible Environmental Labor in Gabès,» https://www.wrmea.org/north-africa/carrying-the-toxic-burden-womens-invisible-environmental-labor-in-Gabés.html

26 عادل العزوني، مقابلة أجرتها الباحثة، جوان 2026.

27 عادل العزوني، مقابلة أجرتها الباحثة، جوان 2026.

أما عزيز الشابي، الناشط في حملة Pollution Stop (أوقفوا التلوث)، فقد تناول مسألة التعرض غير المتكافئ من منظور هيكلي. فبحسب روايته، يتحمل العاملون والعاملات في المجمع الكيميائي، والأسر المقيمة في محيطه المباشر، والسكان الذين لا تسمح لهم أوضاعهم المادية بالانتقال إلى مناطق أخرى، أكبر التكاليف البيئية، رغم أنهم الأقل تأثيرًا في القرارات التي تنتج عنها هذه الأضرار. وأشار إلى أن المجتمعات المتضررة لم تُستشر عند إنشاء المجمع أو عند توسيعه لاحقًا، ولا تزال مستبعدة من صنع القرار رغم مطالبتها بتفكيك وحدات الإنتاج الأكثر تلويثًا. وفي المقابل، فإن أصحاب السلطة الفعلية في صنع القرار، سواء داخل إدارة الشركة أو في مؤسسات الدولة، لا يتعرضون يوميًا للتلوث بالقدر نفسه الذي يتعرض له السكان المقيمون بجوار المنشآت الصناعية.[28]

ومن منظور العدالة البيئية، تشير هذه النتائج إلى أن أزمة قابس تتجاوز مسألة التدهور الإيكولوجي وحدها. فالضرر البيئي لا يتوزع بالتساوي، بل تتحمل الفئات الأقل حظًا حصة أكبر من آثاره الاجتماعية والاقتصادية والصحية. كما يؤدي تراكم التلوث واستنزاف الموارد إلى تعميق أوجه اللامساواة القائمة وخلق أشكال جديدة من الهشاشة. وترتبط هذه الدينامية بمفهوم منطقة التضحية البيئية، حيث تتحمل مجتمعات بعينها التكاليف البيئية لنموذج تنموي يخدم أهدافًا وطنية أوسع.[29]

وتؤكد هذه المقابلات، قبل كل شيء، ضرورة ألا تقتصر دراسة التدهور البيئي على المؤشرات الإيكولوجية، بل أن تشمل أيضًا مسائل الإنصاف والمشاركة والعدالة الاجتماعية. فأزمة قابس توضح كيف تتداخل المشكلات البيئية مع أوجه لامساواة هيكلية أعمق، فتحدد من يتعرض للمخاطر، ومن يستطيع الحصول على الحماية، ومن يتحمل في نهاية المطاف الآثار طويلة الأمد للقرارات البيئية. ومن ثم، يعد فهم هذا التفاوت ضروريًا لاستيعاب البعد الحقوقي للتدهور البيئي، وكذلك التحديات الأوسع التي تواجهها تونس في مجال الحوكمة والمساءلة.

28 عزيز الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية 2026.

29 Giorgia Scognamiglio, “Geographies of Environmental Injustice in Campania’s Sacrifice Zones: A Mixed-Method Approach,” PhD in Economic Geography thesis, Sapienza University of Rome, 2026, https://www.researchgate.net/publication/401540831_Geographies_of_environmental_injustice_in_Campania›s_sacrifice_zones_a_mixed-method_approach.



5. التدهور البيئي بوصفه مسألة من مسائل حقوق الإنسان

يتجاوز التدهور البيئي في قابس كونه مجرد مشكلة إيكولوجية. فقد أدت عقود من معالجة الفوسفات والصناعات الكيميائية إلى جعل المنطقة من أكثر مناطق تونس تضررًا بيئيًا، إذ تراكمت آثار هذه الأنشطة على جودة الهواء، والنظم الإيكولوجية البحرية، والموارد المائية، والصحة العامة. ورغم تناول هذه الآثار في كثير من الأحيان من منظور تقني أو تنظيمي، فإنها تثير في الوقت نفسه أسئلة أساسية بشأن مدى تمتع السكان المتضررين بحقوقهم، ومدى وفاء الدولة بالتزاماتها تجاههم. وتوضح الأزمة البيئية في قابس كيف يمكن للتدهور الإيكولوجي أن يقوض مباشرة التمتع بحقوق يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور التونسي، من بينها الحق في الصحة، والعمل، والمياه، وسبل العيش، والمشاركة، والعيش في بيئة سليمة.[30]

5.1 تلوث الهواء والصحة العامة

يُعد تلوث الهواء من أبرز مظاهر التدهور البيئي وأكثرها استمرارًا في قابس. فعلى مدى ما يقارب خمسة عقود، خلّفت الأنشطة الصناعية المرتبطة بمعالجة الفوسفات انبعاثات كبيرة في الهواء، من بينها ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)، ومركبات الفلوريد، والجسيمات العالقة المنبعثة من منشآت المجمع الكيميائي التونسي. وقد عرّضت هذه الملوثات السكان المقيمين في المناطق المجاورة لمخاطر بيئية طويلة الأمد، ما جعل جودة الهواء من أكثر القضايا البيئية إلحاحًا بالنسبة إلى السكان ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والناشطات البيئيين والبيئيات.[31]

30 UNEP, "What Are Environmental Rights"; Constitution of the Republic of Tunisia (2022), art. 47; Lasoued, "The Gabès Chemical Complex."

31 Amara, "Once an Idyll, Tunisian Protest Hotspot Gabès"; TIMEP, "Gabès: A Victim of Industrial Pollution in Tunisia."

وقد تواترت تقارير المنظمات البيئية والصحفيين والصحفيات والباحثين والباحثات التي توثق الصلة بين التلوث الصناعي وتدهور الصحة العامة في قابس. كما لفتت منظمات حقوقية وبيئية إلى تكرر التهابات الجهاز التنفسي، والأمراض التنفسية المزمنة، وغيرها من المشكلات الصحية بين السكان الذين يعيشون بالقرب من المناطق الصناعية.[32] ورغم الصعوبات التقنية والقانونية التي تعترض إثبات علاقة سببية واضحة بين ملوثات محددة ونتائج صحية فردية بعينها، تشير البيانات المتراكمة إلى أن التعرض طويل الأمد للانبعاثات الصناعية يشكل خطرًا كبيرًا على الصحة العامة. وقد ربطت الأدبيات المتعلقة بالصحة البيئية بين مركبات الفلوريد الناتجة عن معالجة الفوسفات وتفلور الأسنان وغيره من الآثار الصحية الضارة، في حين يُعرف كل من ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات العالقة بوصفهما من العوامل المساهمة في الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي.[33]

وقد برزت الآثار الصحية للتلوث بوضوح خلال الوقائع البيئية التي شهدها شهرا سبتمبر وأكتوبر 2025، حين أفادت التقارير بأن الانبعاثات الصناعية الكثيفة قد تسببت في حالات واسعة من الضيق التنفسي بين السكان. واحتاج أكثر من 180 شخصًا إلى تلقي العلاج، وكان عدد كبير منهم من الأطفال. وقد دفعت هذه الوقائع بالقضية البيئية، الممتدة منذ سنوات، إلى صدارة الاهتمام الوطني، وجددت المطالب بالمساءلة ومعالجة آثار التلوث.[34] كما عززت قناعة السكان بأن التدهور البيئي لا يمثل مجرد مشكلة إيكولوجية، بل يشكل أيضًا تهديدًا مباشرًا لصحة الإنسان ورفاهه.

وتسلط شهادة عزيز الشابي عن الفترة نفسها الضوء على جانب مهم لا تعكسه الأرقام وحدها. فقد أشار إلى أن تلاميذ المدارس في شط السلام وغنوش كانوا الفئة الأكثر تضررًا، كما أوضح أن عمال المجمع الكيميائي التونسي أنفسهم وأطفالهم كانوا من بين المتضررين مباشرة من الانبعاثات. ويُظهر هذا التداخل أن الأزمة لا يمكن اختزالها في مواجهة بسيطة بين العمال والسكان.[35]

وتؤكد المقابلات التي أُجريت في إطار هذا البحث المكانة المحورية التي تحتلها الشواغل الصحية في تجربة السكان مع الأزمة. فقد اعتبر المشاركون والمشاركات المشكلات الصحية باستمرار من أخطر النتائج المترتبة على التلوث الصناعي. ووفقًا للصحفي نبيل الزيتوني، كثيرًا ما يذكر سكان قابس أمراض الجهاز التنفسي والسرطان عند الحديث عن الوضع البيئي، ما يدل على أن المخاوف المتعلقة بالصحة العامة أصبحت من القضايا الأساسية التي تحرك الحراك البيئي المحلي.[36]

32 Lasoued, "The Gabès Chemical Complex"; Lac, "For the Gabès Chemical Group, a Population Is Sacrificed."

33 Junlin Yang et al., "Sulphur Dioxide and Fluoride Co-exposure Induce Incisor Hypomineralization and Amelogenin Upregulation via YAP/RUNX2 Signaling Pathway," Ecotoxicology and Environmental Safety, 245 (2022): 114106, https://doi.org/10.1016/j.ecoenv.2022.114106.

34 Jaballah, "Living, Breathing, Resisting."

35 الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة.

36 نبيل الزيتوني، مقابلة أجرتها الباحثة، ماي 2026.



وتوصلت الباحثة في علم الاجتماع خلود الزايدي إلى استنتاجات مماثلة، مشددة على مدى تأثير العوامل البيئية في الحياة اليومية والقرارات التي تتخذها الأسر. واستنادًا إلى عملها الميداني، أشارت إلى أن المخاوف من التهابات الجهاز التنفسي والأمراض المزمنة تتكرر في أحاديث السكان، وكثيرًا ما تُذكر بوصفها من العوامل التي تدفع إلى مغادرة المنطقة. كما أظهرت عدة حالات أن تدهور البيئة والمخاوف المتعلقة بصحة الأسرة يمثلان دافعين رئيسيين إلى الانتقال، بما يكشف عن الآثار الاجتماعية الأوسع للتعرض المطول للتلوث.[37]

ومن ثم، ينبغي النظر إلى الآثار الصحية لتلوث الهواء في قابس من منظور حقوق الإنسان. فالمعايير الدولية لحقوق الإنسان تعترف على نحو متزايد بأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة شرط أساسي للتمتع بحقوق أخرى، من بينها الحق في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية.[38] وعلى المستوى الوطني، يكفل الفصل 47 من دستور تونس لسنة 2022 الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، وتلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحد من التلوث.[39] ويثير استمرار تلوث الهواء الحاد في قابس مخاوف جدية بشأن فعالية الحوكمة البيئية، ومدى تطبيق الضمانات الدستورية الرامية إلى حماية الصحة العامة.

وبذلك، يتجاوز تلوث الهواء في قابس كونه مسألة بيئية تقنية، ليصبح تهديدًا مستمرًا

37 خلود الزايدي، مقابلة أجرتها الباحثة، ماي 2026.

38 UNEP" ,What Are Environmental Rights"?

39 دستور الجمهورية التونسية (2022)، الفصل 47.

للتمتع بالحقوق الأساسية ولرفاه السكان وأمنهم الاجتماعي ونوعية حياتهم. وتُظهر شهادات المشاركين والمشاركات في المقابلات أن التلوث لا يُعاش بوصفه مشكلة إيكولوجية مجردة، بل واقعًا يوميًا ينعكس على صحة السكان، ويؤثر في قراراتهم المتعلقة بالتنقل، ويحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على العيش بكرامة وأمان.

5.2 التلوث البحري والسلامة الإيكولوجية

يُعد تدهور خليج قابس من أخطر الآثار البيئية الناجمة عن معالجة الفوسفات في تونس وأكثرها امتدادًا عبر الزمن. فعلى مدى عقود، أنتجت الأنشطة الصناعية التابعة للمجمع الكيميائي التونسي كميات كبيرة من الفوسفوجيبس، وهو ناتج ثانوي لعملية تحويل الفوسفات، جرى تصريفه مباشرة في البيئة البحرية. وقد ألحقت هذه الممارسة أضرارًا جسيمة بالنظم الإيكولوجية الساحلية، وحولت أجزاء من خليج قابس إلى واحدة من أكثر المناطق البحرية تلوثًا في حوض البحر الأبيض المتوسط.[40] كما أدى تصريف كميات كبيرة من الفوسفوجيبس على مدى عقود إلى جعل التلوث البحري أحد أبرز مظاهر الكارثة البيئية في قابس، ومصدرًا لخلاف متواصل بين السكان المحليين والناشطين والناشطات البيئيين والبيئيات من جهة، والسلطات العامة من جهة أخرى، بشأن استمرار التصريف وسبل معالجة أضراره.

ومن الناحية الإيكولوجية، تتجاوز آثار تصريف الفوسفوجيبس نطاق التلوث الموضعي.[41] فقد أظهرت البحوث العلمية والتقييمات البيئية تدمير الموائل البحرية، واضطراب النظم الإيكولوجية القاعية، وتراجع التنوع البيولوجي، والانخفاض الحاد في أعداد الأسماك في الأجزاء المتضررة من الخليج.[42] وتعكس هذه التحولات تراجعًا أوسع في السلامة الإيكولوجية، أي في قدرة النظم الإيكولوجية على الحفاظ، بمرور الزمن، على بنيتها ووظائفها وقدرتها على الصمود وتنوعها البيولوجي.[43] ومن ثم، لا يقتصر تدهور خليج قابس على حوادث تلوث متفرقة، بل يعكس مسارًا ممتدًا أثرت فيه الأنشطة الصناعية في سلامة النظام الإيكولوجي ووظائفه ككل.

ولا تقتصر آثار التلوث البحري على تدهور البيئة، بل تمتد إلى جوانب أوسع من حياة السكان. فقد اعتمدت مجتمعات الصيد في خليج قابس منذ زمن طويل على سلامة الموارد البحرية

---

40 Liberti" ,Refugee from the Dying Oasis".

41 الفوسفوجيبس هو نفاية صلبة تنتج عن معالجة خام الفوسفات لاستخراج حمض الفوسفوريك المستخدم في صناعة الأسمدة. ويحتوي كل من خام الفوسفات والفوسفوجيبس الناتج عنه على مادة الراديوم المشعة، التي تتحلل بمرور الوقت وتُطلق غاز الرادون. ويُعد كل من الراديوم والرادون مادتين مشعتين يمكن أن تزيدا من خطر الإصابة بالسرطان.

42 Lac» ,For the Gabès Chemical Group ,a Population Is Sacrificed «.Nesrine Benhammadi" ,Gabès :A Lost Earthly Paradise Between the Forefathers 'Generation and Generation Z ",*Greenpeace Middle East and North Africa* ,January ,2026 ,26 https//: www.greenpeace.org/mena/en/Gabés-a-lost-earthly-paradise-between-the-forefathers-generation-and-generation-z./

43 Cade et al» ,.Environmental Justice in Indigenous Communities.101348 «,

وإنتاجيتها في تأمين سبل عيشها. ومع تراجع أعداد الأسماك وتدهور

الموائل الساحلية، واجه كثير من الصيادين والصيادات مزيدًا من الهشاشة الاقتصادية وتقلصت أمامهم خيارات كسب العيش. ومن ثم، لا يؤثر التدهور البيئي في النظم البيولوجية وحدها، بل يمس أيضًا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي يرتبط رفاهها بإمكانية الانتفاع بموارد طبيعية سليمة. ومن هذا المنظور، يثير التلوث البحري عددًا من المسائل الحقوقية، من بينها الحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق، المنصوص عليهما في المادتين 6 و11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[44]

واعتبر المشاركون في المقابلات التلوث البحري أحد أبرز مظاهر التدهور البيئي في قابس. وأشار الصحفي نبيل الزيتوني إلى أن استمرار تصريف الفوسفوجيبس والنفايات الصناعية في المياه الساحلية يمثل سببًا رئيسيًا للتدهور الإيكولوجي، لما يخلّفه من آثار في التنوع البيولوجي البحري وإنتاج الصيد المحلي. ووفقًا للزيتوني، تبدو آثار التلوث أوضح ما تكون في المناطق الساحلية، مثل شط السلام، حيث تكشف التغيرات الملحوظة في الخط الساحلي عن الأثر التراكمي لعقود من الأنشطة الصناعية. وتبين هذه الملاحظات مدى تغلغل التدهور البيئي في المشهد الطبيعي وفي الحياة اليومية للسكان المحليين.[45]



44 United Nations Environment Programme) UNEP“ ,(What Are Environmental Rights ;”?Liberti“ ,Refugee from the Dying Oasis”

45 نبيل الزيتوني، مقابلة أجرتها الباحثة، ماي 2026.

كما خلّف تدهور الموائل البحرية شعورًا متزايدًا بالخسارة البيئية. فقد عُرف خليج قابس تاريخيًا بطبيعته المميزة، وارتبطت به أنشطة اقتصادية وممارسات ثقافية شكّل البحر جزءًا أساسيًا منها.[46] ووفقًا للمشاركين والمشاركات في المقابلات، أصبح التلوث حاضرًا بقوة في صورة المنطقة وهويتها. ولم يعد أثره مقتصرًا على سبل العيش، بل امتد إلى علاقة السكان ببيئتهم وإلى الطريقة التي ينظرون بها إليها. كما أن تحول الشريط الساحلي إلى موقع لتصريف النفايات الصناعية خلّف أضرارًا مادية ورمزية في آن واحد.

ومن منظور العدالة البيئية، يثير استمرار تصريف الفوسفوجيبس أسئلة جدية بشأن كيفية توزيع التكاليف والمنافع البيئية. فبينما تخدم معالجة الفوسفات أهدافًا اقتصادية وطنية، تتركز آثارها البيئية في قابس. ويتحمل السكان أعباء التدهور الإيكولوجي، وتراجع الثروة السمكية، والمخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث، في حين تذهب نسبة كبيرة من العائدات الاقتصادية لصادرات الفوسفات إلى خارج المنطقة. ويعكس هذا التفاوت إحدى السمات الأساسية لمناطق التضحية البيئية، حيث تتحمل مناطق وسكان بعينهم تكاليف بيئية باهظة خدمةً لأهداف تنموية أوسع.[47]

وبذلك، لا يمثل تلوث خليج قابس مجرد إخفاق في الإدارة البيئية، بل يمس السلامة الإيكولوجية، ويهدد سبل العيش المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويطرح إشكالية واضحة تتعلق بالعدالة البيئية. كما أن استمرار تصريف الفوسفوجيبس رغم عقود من الأضرار البيئية الموثقة يثير تساؤلات بشأن المساءلة، والحوكمة البيئية، ومدى تنفيذ الالتزامات الدستورية المتعلقة بحماية البيئة. ومن ثم، يعد التلوث البحري عنصرًا أساسيًا في فهم الأزمة البيئية في قابس وآثارها في حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

5.3 تدهور الواحات والإجهاد المائي: الأسباب والتداعيات

إلى جانب تلوث الهواء والبحر، أثرت الأزمة البيئية في قابس بصورة كبيرة في موارد المياه العذبة وموائل الواحات، وهما عنصران شكّلا تاريخيًا أساسًا لسبل العيش المحلية ولهوية المنطقة. وقد عُرفت قابس على مدى قرون بنظام إيكولوجي فريد يجمع بين الواحة والبحر، إذ أسهمت وفرة العيون الطبيعية في دعم الإنتاج الزراعي ونشوء إحدى أهم الواحات الساحلية في حوض البحر الأبيض المتوسط.[48] غير أن هذا النظام الإيكولوجي يواجه اليوم ضغوطًا شديدة نتيجة الاستخدام الصناعي للمياه، واستنزاف المياه الجوفية، وتملحها، وتفاقم التدهور البيئي عمومًا.[49]

46 Junior Thanong Aiamkhophueng" ,The Gulf of Gabès :A Nation Confronts Its Environmental Legacy ",*SEVENSEAS Media*, February ,2026 https//:sevenseasmedia.org/gulf-of-Gabés-tunisia-environmental-crisis-restoration./

47 Jaballah» ,Living ,Breathing ,Resisting ;«.Noria Research" ,Gabès :A Local Mobilization with National Consequence ",https//: noria-research.com/mena/Gabés-a-local-mobilization-with-national-consequence;/
Lasoued» ,The Gabès Chemical Complex.«.

48 Aiamkhophueng" ,The Gulf of Gabès".

49 TIMEP" ,Gabès :A Victim of Industrial Pollution in Tunisia ;",Greenpeace Middle East and North Africa" ,Gabès :A Lost Earthly Paradise Between the Forefathers 'Generation and Generation Z ",January ,2026 ,26 https//:www.greenpeace.org/mena/en/Gabés-a-lost-earthly-paradise-between-the-forefathers-generation-and-generation-z./

وقد أسهم توسع أنشطة تحويل الفوسفات بدور مهم في هذا المسار. فالفوسفات المستخرج من حوض قفصة يُنقل إلى قابس لمعالجته كيميائيًا، وهي عملية تتطلب كميات كبيرة من المياه. ومع مرور الوقت، أدى الضخ المكثف للمياه الجوفية إلى انخفاض منسوبها وزيادة الضغط على الطبقات المائية التي دعمت تاريخيًا زراعة الواحات ولبّت احتياجات السكان المحليين.[50] ونتيجة لذلك، لم يقتصر أثر التدهور البيئي على المقومات الطبيعية للواحة، بل امتد أيضًا إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة عليها.

وبرز نقص المياه في شهادات المشاركين والمشاركات بوصفه أحد أوضح مظاهر التدهور البيئي في قابس. وذكر زكريا الهاشمي أن واحة شنني كانت تضم عدة عيون طبيعية توفر للسكان ما يكفي من المياه للزراعة والاستخدام المنزلي. وقد شكّلت هذه العيون أساسًا للحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وكان السكان يحصلون على مياهها بسهولة ومن دون قيود تُذكر. غير أن هذا الواقع تغير بصورة كبيرة مع استنزاف موارد المياه الجوفية بمرور الوقت. وأوضح الهاشمي أن المياه، التي كانت تُعد موردًا وفيرًا، أصبحت أكثر ندرة وارتفاعًا في الكلفة. وأصبح السكان يخصصون جزءًا أكبر من مواردهم المالية للحصول على مورد كان في السابق جزءًا متاحًا من النظام الإيكولوجي المحلي.[51]

وقدمت أماني بوعزيز شهادة مماثلة، أبرزت فيها ما يمثله فقدان هذه المقومات الطبيعية من خسارة رمزية عميقة للسكان المحليين. ووصفت قابس بأنها منطقة ذات أهمية تاريخية، عُرفت بواحاتها وعيونها العذبة وثروتها الزراعية، مشيرة إلى أن الأجيال السابقة كانت تصفها كثيرًا بأنها «جنة على الأرض». ومن ثم، لا يعكس تدهور هذه المقومات الطبيعية تحولًا إيكولوجيًا فحسب، بل يمثل أيضًا فقدانًا لمشهد ثقافي وتاريخي أسهم طويلًا في تشكيل الهوية المحلية والذاكرة الجماعية.[52]

ويترتب على تدهور النظم الإيكولوجية للواحات آثار خطيرة في سبل العيش والأمن الاقتصادي. فما تزال الزراعة مصدر دخل أساسي لكثير من السكان، لا سيما في المناطق المحيطة بشنني والتجمعات الواحية المجاورة. ومع تزايد ندرة المياه، يتراجع الإنتاج الزراعي، ويواجه المزارعون والمزارعات قدرًا أكبر من عدم اليقين بشأن قدرتهم على مواصلة نشاطهم. وقد ربط المشاركون والمشاركات في المقابلات بصورة متكررة بين التدهور البيئي ومخاوف أوسع تتعلق بفرص العمل، والهشاشة الاقتصادية، واستدامة سبل العيش التقليدية على المدى الطويل.

---

50 Liberti” ,Refugee from the Dying Oasis” ,Lasoued;“The Gabès Chemical Complex“.

51 زكريا الهاشمي، مقابلة أجرتها الباحثة، تونس، ماي 2026.

52 أماني بوعزيز، مقابلة أجرتها الباحثة، تونس، ماي 2026.



كما لفتت آية الغريسي إلى تأثير التدهور البيئي على الحرفيين والحرفيات وصغار المنتجين والمنتجات الذين ترتبط سبل عيشهم بالموارد الطبيعية وطرق الإنتاج التقليدية. وأوضحت أن التلوث وتدهور النظم الإيكولوجية أديا إلى نقص المواد المستخدمة في الصناعات الحرفية وتراجع جودتها، ما حدّ من فرص العمل والدخل، وأثر بصورة أكبر في النساء العاملات في الحرف التقليدية.[53] وتبين هذه الشهادة أن آثار التدهور البيئي لا تقتصر على البيئة، بل تمتد إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الحق في العمل والقدرة على تأمين سبل عيش مستدامة.

كما أثّر التحول البيئي الذي شهدته الواحة في أنماط الهجرة من المنطقة. فقد باتت العوامل البيئية تحضر بصورة متزايدة في قرارات السكان المتعلقة بالمغادرة. ووفقًا للباحثة في علم الاجتماع خلود الزايدي، كثيرًا ما تبرز قضايا التلوث، ونوعية البيئة، والصحة في النقاشات مع سكان قابس الذين هاجروا أو يفكرون في الرحيل. وتشير الزايدي إلى أن التدهور البيئي يتداخل غالبًا مع انعدام الاستقرار الاقتصادي، وتراجع فرص كسب العيش، والقلق بشأن رفاه الأسرة، بما يراكم مجموعة من الضغوط التي تدفع إلى الهجرة.[54]

وتنسجم هذه الشهادات مع دراسات أوسع تربط التدهور البيئي في قابس بظهور أنماط جديدة من الهجرة المرتبطة بالعوامل البيئية. فمع تدهور النظم الإيكولوجية للواحات وتراجع جدوى الأنشطة الاقتصادية التقليدية،

53 آية الغريسي، مقابلة أجرتها الباحثة، ماي 2026.

54 خلود الزايدي، مقابلة أجرتها الباحثة، تونس، ماي 2026.

يواجه السكان ضغوطًا متزايدة للبحث عن فرص في مناطق أخرى. ورغم تعدد العوامل المؤثرة في قرارات الهجرة، أصبح التدهور البيئي عنصرًا أساسيًا في السياق الأوسع الذي يشكل أنماط التنقل من المنطقة وإليها.[55]

ويمس الإجهاد المائي وتدهور الواحات عددًا من الحقوق المترابطة، من بينها الحق في المياه والغذاء والصحة، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق. وتقر أطر الحقوق البيئية على نحو متزايد بأن الانتفاع بنظم إيكولوجية سليمة وموارد طبيعية مستدامة شرط أساسي لإعمال هذه الحقوق.[56] ومن ثم، لا يمثل تدهور الواحة قضية بيئية فحسب، بل يشكل أيضًا تهديدًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لرفاه الإنسان وكرامته.

وتبين حالة قابس أن التدهور البيئي قد يخلّف آثارًا واسعة تطال سبل العيش، والعلاقات الاجتماعية، والاتجاهات السكانية. فاستنزاف موارد المياه وتدهور موائل الواحات يهددان الاستقرار الاقتصادي، ويزيدان من الهشاشة الاجتماعية، ويؤثران في قرارات الهجرة. ويبرز ذلك الترابط الوثيق بين القضايا البيئية وقضايا حقوق الإنسان. لذلك، ينبغي النظر إلى تدهور الواحات بوصفه عنصرًا أساسيًا في أزمة العدالة البيئية الأوسع التي تشهدها المنطقة.

5.4 التفاوت في التعرض للضرر والعدالة البيئية

كما سبقت الإشارة في القسم 4.4، لا تتوزع الآثار البيئية للتلوث الصناعي في قابس بالتساوي بين السكان. وتدعم الشهادات التي جُمعت لإعداد هذا التقرير هذا الإطار التحليلي، إذ وصف المشاركون والمشاركات الضرر البيئي بوصفه متداخلًا مع أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي القائمة، بما يؤثر في درجة التعرض للتلوث وفي القدرة على التعامل مع آثاره.[57]

وأظهرت المقابلات عددًا من الأنماط المتكررة. فقد رأى المشاركون والمشاركات أن الأسر الأكثر ثراءً تملك عادة قدرة أكبر على الحد من تعرضها للضرر، سواء عبر الانتقال إلى مناطق أخرى أو اللجوء إلى خدمات الرعاية الصحية الخاصة. في المقابل، يتأثر المزارعون والمزارعات والصيادون والصيادات والحرفيون والحرفيات بصورة أكبر، لأن سبل عيشهم ترتبط مباشرة بالنظم الإيكولوجية المحلية. كما أبرز المشاركون والمشاركات الأبعاد الجندرية للضرر البيئي، مشيرين إلى أن النساء يجمعن في كثير من الأحيان بين التعرض للمخاطر في إطار العمل وتحمل مسؤوليات الرعاية المنزلية وإدارة الموارد. وأفاد عدد منهم أيضًا بأن التدهور البيئي أصبح عاملًا متزايد الأهمية في قرارات الهجرة لدى السكان الأصغر سنًا، لا سيما مع تراجع الفرص الاقتصادية.[58]

55 Liberti" ,Refugee from the Dying Oasis ;"Zaidi ,interview by the author.

56 United Nations Environment Programme) UNEP" ,(What Are Environmental Rights ;"?Constitution of the Republic of Tunisia ,(2022)Art.47 .

57 OECD ,*Environmental Justice.*

58 آية الغريسي، وخلود الزايدي، وعادل العزوني، وعزيز الشابي، مقابلات أجرتها الباحثة، من ماي إلى جويلية 2026.

ووضع عزيز الشابي هذه الأنماط في إطار بنيوي واضح، معتبرًا أن الفئات التي تتحمل أكبر قدر من الأعباء البيئية هي نفسها الأقل قدرة على التأثير في القرارات التي تنتج عنها هذه الأعباء.[59] وتؤكد هذه المعطيات، عند قراءتها مجتمعة، تحليل العدالة البيئية الوارد في القسم 4.4، كما تمهد للفصول التالية التي تبحث في كيفية انعكاس هذا التفاوت في التعرض للضرر على الحراك المدني، واستجابة الدولة للاحتجاجات، والحوكمة البيئية، والمساءلة القضائية.

5.5 تحليل الحقوق الدستورية

تثير الكارثة البيئية في قابس أسئلة أساسية بشأن كيفية تطبيق الحقوق البيئية ضمن الإطار الدستوري التونسي. فعلى الرغم من أن الدستور يعترف صراحة بحماية البيئة منذ أكثر من عقد، فإن استمرار التلوث الحاد، والتدهور الإيكولوجي، والمشكلات المرتبطة بالصحة العامة يكشف عن فجوة واسعة بين الضمانات الدستورية والواقع البيئي على الأرض. وتوفر حالة قابس مدخلًا أساسيًا لتقييم مدى تحول الحقوق البيئية من مبادئ دستورية إلى حماية فعلية للسكان المتضررين.

مثّل دستور 2014 خطوة مهمة في دسترة الحقوق البيئية في تونس. فقد أقر الفصل 45 الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، وألزم الدولة بتوفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي. كما ربط هذا الفصل بين حماية البيئة وحماية المناخ، في انسجام مع توجه دولي متنامٍ يعترف بالترابط بين الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان.[60] وقد وضعت هذه الأحكام تونس ضمن عدد محدود من الدول التي تنص دساتيرها صراحة على حماية المناخ.

وحافظ دستور 2022 على الحماية الدستورية للحقوق البيئية في الفصل 47. إذ يضمن هذا الفصل الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، ويلزم الدولة بتوفير الوسائل الضرورية للقضاء على التلوث البيئي. وبينما ظل مضمون هذا الضمان البيئي قريبًا إلى حد كبير من الصياغة السابقة، تغيّر السياق الدستوري العام بصورة جوهرية. فقد جاء دستور 2014 في إطار ما بعد الثورة، واتسم بتوسيع المشاركة الديمقراطية، ودعم اللامركزية، وتعزيز آليات الرقابة والتوازن بين السلطات. في المقابل، أرسى دستور 2022 نظامًا سياسيًا أكثر مركزية، ووسّع صلاحيات السلطة التنفيذية، وعدّل عددًا من الترتيبات المؤسسية التي كانت تدعم سابقًا المشاركة المحلية والمساءلة.[61]

ومن منظور الحقوق البيئية، لا تقتصر الحماية الدستورية على منع التلوث وحده، بل تشمل جوانب موضوعية وإجرائية مترابطة. فالحقوق الموضوعية تتعلق بحق الأفراد في

59 عزيز الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية 2026.
60 دستور الجمهورية التونسية (2014)، الفصل 45.
61 دستور الجمهورية التونسية (2022)، الفصل 47.

العيش في بيئة سليمة تتوافر فيها الشروط الضرورية للصحة والرفاه. أما الحقوق الإجرائية، فتشمل الحصول على المعلومات البيئية، والمشاركة في القرارات المؤثرة في البيئة، واللجوء إلى سبل انتصاف قضائية فعالة عند وقوع الضرر البيئي.[62] وتحظى هذه المبادئ باعتراف متزايد ضمن أطر الحوكمة البيئية وحقوق الإنسان على المستوى الدولي، كما تشكل معايير أساسية لتقييم استجابة الدولة للتدهور البيئي.

وتبرز حالة قابس الأهمية العملية لهذه الحقوق الإجرائية. فقد دأب الناشطون والناشطات البيئيون ومنظمات المجتمع المدني على الإشارة إلى الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات البيئية، وغياب الشفافية بشأن الانبعاثات الصناعية، وضعف المشاركة الفعلية في القرارات التي تؤثر في الوضع البيئي المحلي. كما شددت منظمة «المادة 19» على أهمية حماية حقوق المدافعين والمدافعات عن البيئة وضمان وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية في تونس، لا سيما عندما ترتبط المطالب البيئية بمطالب أوسع تتعلق بالمساءلة والمشاركة. لذلك، لا ينبغي تقييم الحقوق البيئية على أساس النصوص الدستورية وحدها، بل أيضًا في ضوء مدى توافر آليات مؤسسية ميسّرة وفعالة لتطبيقها.

وتتجلى الفجوة بين الالتزامات الدستورية والواقع البيئي بوضوح خاص في قابس. فعلى الرغم من إقرار الحقوق البيئية في دستوري 2014 و2022، لا يزال السكان يواجهون تلوثًا مزمنًا للهواء والبحر، واستنزافًا للمياه الجوفية، ومشكلات مستمرة تمس الصحة العامة. ويثير استمرار هذه الأوضاع مخاوف جدية بشأن فعالية الحوكمة البيئية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدستورية. كما تشير تقارير صحفية وبيئية ومدنية بصورة متكررة إلى تواصل الأنشطة الصناعية رغم عقود من الأضرار البيئية الموثقة واستمرار الاعتراض المحلي عليها.[63]

وتؤكد نتائج المقابلات هذه الملاحظة. فقد أشار المشاركون والمشاركات مرارًا إلى وجود فجوة بين الاعتراف القانوني بالحقوق البيئية وتجربة السكان الفعلية مع التلوث. وذكر عدد منهم أنه رغم تكريس حماية البيئة في القانون، فإن آليات الإنفاذ لا تزال غير كافية لمنع استمرار الضرر البيئي أو ضمان المساءلة عن التلوث. وتعكس هذه التقديرات مخاوف أوسع تتعلق بتطبيق الضمانات البيئية، لا بغيابها من الناحية القانونية.[64]

ويُعد الوصول إلى العدالة البيئية من أبرز التحديات في هذا السياق. فغالبًا ما تقتضي الدعاوى البيئية من المتضررين والمتضررات إثبات وجود علاقة سببية مباشرة بين مصدر محدد

62 UNEP" ,What Are Environmental Rights"?

63 ARTICLE" ,19 Tunisia :Uphold the Right to Protest and Access to Environmental Information ".https//:www.article19.org/resources/tunisia-uphold-the-right-to-protest-and-access-to-environmental-information./

64 مقابلة مع أماني بوعزيز، ماي 2026؛ ومقابلة مع آية الغريسي، ماي 2026؛ ومقابلة مع نبيل الزيتوني، ماي 2026؛ ومقابلة مع خلود الزايدي، جوان 2026؛ ومقابلة مع زكريا الهاشمي، جوان 2026؛ ومقابلة مع عادل العزوني، جويلية 2026؛ ومقابلة مع عزيز الشابي، جوان 2026.

للتلوث وضرر صحي أو بيئي بعينه. غير أن إثبات هذه العلاقة قد يكون بالغ الصعوبة، لا سيما في الحالات التي تنطوي على تعرض طويل الأمد وآثار تراكمية. وقد نبّه باحثون وباحثات في القانون البيئي إلى أن متطلبات الإثبات، وعدم اليقين العلمي، والقيود المؤسسية تمثل عوائق مستمرة أمام نجاح التقاضي البيئي، خاصة في قضايا التلوث الصناعي.[65] وتكتسي هذه الإشكالات أهمية خاصة في قابس، حيث سعى السكان ومنظمات المجتمع المدني طوال سنوات إلى انتزاع الاعتراف بأضرار بيئية تراكمت على مدى عقود وطالت مجتمعات محلية بأكملها، لا أفرادًا معزولين فحسب.

ومن ثم، ينبغي النظر إلى الاعتراف الدستوري بالحقوق البيئية بوصفه شرطًا ضروريًا، لكنه غير كافٍ لضمان حماية البيئة. فالضمانات الدستورية ترسخ مبادئ قانونية مهمة وتوفر إطارًا معياريًا للمطالب البيئية، إلا أن فعاليتها تظل رهينة بالتطبيق والإنفاذ، وإتاحة المعلومات، والمشاركة العامة، والوصول إلى العدالة. وتكشف حالة قابس حدود الاعتراف القانوني الشكلي حين تعجز المؤسسات عن تحويل الالتزامات الدستورية إلى حماية بيئية فعلية.

ومن منظور حقوق الإنسان، تجسد الأزمة البيئية في قابس تناقضًا متكررًا بين الوعود الدستورية والواقع البيئي. فعلى الرغم من أن تونس أرست إطارًا دستوريًا متقدمًا نسبيًا لحماية البيئة، فإن استمرار تعرض السكان للتلوث والتدهور الإيكولوجي يكشف الصعوبات التي تحول دون التطبيق الفعلي لهذه الحقوق. وتؤكد هذه الحالة ضرورة تجاوز مجرد الاعتراف القانوني، نحو وضع آليات تضمن المساءلة والإنفاذ والحماية الحقيقية للحقوق البيئية.

وتفسر هذه الأوضاع نشأة الحراك البيئي في قابس وقدرته على الاستمرار. فحين امتدت آثار التدهور البيئي إلى صحة السكان وسبل عيشهم ونوعية حياتهم، لجأت المجتمعات المحلية إلى أشكال متنوعة من العمل الجماعي للمطالبة بحماية البيئة، ومحاسبة المسؤولين عن الأضرار، وضمان الاعتراف بحقوقها. ويتتبع الفصل التالي تطور الحراك البيئي والمشاركة المدنية في قابس، والأساليب التي اعتمدتها المجتمعات المتضررة في مواجهة الظلم البيئي.

65 OECD ,Environmental Justice.



6. النشاط البيئي والمشاركة المدنية المحلية

أصبح الحراك البيئي في قابس يندرج بصورة متزايدة ضمن منظومة حوكمة يغلب عليها الطابع الأمني، إذ تُقدَّم التحركات الاحتجاجية غالبًا بوصفها مسألة تتعلق بالنظام العام، لا باعتبارها تعبيرًا عن مطالب مرتبطة بالحقوق البيئية. وقد أسهم هذا التصور في ترسيخ نمط لا يُضبط فيه النشاط البيئي من خلال التدخلات الأمنية وحدها، بل أيضًا عبر منظومة قانونية تحدد نطاق الفعل الجماعي المقبول وحدوده. وعلى نحو ينسجم مع الأدبيات الأوسع بشأن النزاعات البيئية في الأنظمة السياسية الهجينة أو ذات النزعة السلطوية، تُظهر تجربة قابس كيف يمكن نقل المظالم الإيكولوجية من مجال التفاوض السياسي إلى المجالين الأمني والقانوني، حيث تضطلع مؤسسات الدولة بدور أساسي في تحديد الكلفة التي يتحملها الناشطون والناشطات نتيجة انخراطهم في الحراك.[66]

وقد ربط عدد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات هذه الدينامية بالتاريخ التنظيمي للحركة نفسها. فقد بدأ عزيز الشابي نشاطه في قابس بعد مشاركته في حركة «سكر المصب» المناهضة لمصب عقارب في ولاية صفاقس المجاورة. ووصف مسارًا طويلًا من التنسيق وبناء الروابط بين مختلف الفئات سبق أحداث عام 2025. وقد تمثل هذا المسار في اجتماعات دورية جمعت فلاحين وفلاحات وصيادين وصيادات وسكانًا متضررين من التلوث ومنظمات مجتمع مدني وفاعلين وفاعلات سياسيين ومجموعات من مشجعي نوادي كرة القدم المحلية.

66 ARTICLE” ,19 Tunisia :Uphold the Right to Protest and Access to Environmental Information“.

ولم تكن هذه الأطراف مرتبطة بتحالف رسمي، بقدر ما جمعها التعرض المشترك لآثار التلوث الصناعي. ووفقًا للشابي، أتاح هذا التنسيق المستمر، رغم طابعه غير

67.

6.1 2025

2025

68.

69.

٦٧ الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة.

٦٨ Amara, "Once an Idyll, Tunisian Protest Hotspot Gabès."

٦٩ People's Dispatch, "From Gabès to Sfax: Industrial Pollution in Tunisia Between Deferred Decisions and Accumulated Crises," November ٢٠٢٥ ,١١, https://peoplesdispatch.org/١١/١١/٢٠٢٥/from-Gabés-to-sfax-industrial-pollution-in-tunisia-between-deferred-decisions-and-accumulated-crises/.



70.

6.2

٧٠ عزيز الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية ٢٠٢٦.



٧١ Lac, "Pollution in Gabès: The Fight Against GCT."
٧٢ Arab Reform Initiative, "Living, Breathing, Resisting."
٧٣ Jan Jämte and Rune Ellefsen, "The Consequences of Soft Repression," Mobilization: An International Quarterly ٢٥, no. ٣ (٢٠٢٠): ٣٨٥, https://doi.org/١٠,١٧٨١٣X٣٨٣-٣-٢٥-١٠٨٦/٦٧١.

2025 74.

6.3

75.

76«»

٧٤ الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية ٢٠٢٦.

٧٥ Lasoued, “The Gabès Chemical Complex.”

٧٦ ARTICLE ١٩, “Tunisia: Uphold the Right to Protest.”

,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,, ,,,, ,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,, ,,,,, .,,,,,,,
,,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,,,, ,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,, ,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,
.,,,, ,,,,

,,,, ,, ,,,,,,,, ,,,,,,, :,,,,,,,,, ,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,
,, ,,,,, ,,,, .,,,,,,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,, ,,,,,, ,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,
,,,,,,, ,,,, ,, ,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,,, ,,,,,,,,,, ,,,,
,,,,, ,, ,,,,,,, ,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,
,,,, ,,,,, ,,, .,,,,,,,,, ,,,,,,,,, «,,,,,,, ,,,,,,»,, ,,,,,,,, ,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,
,,,,,,,, ,, ,,,, ,,,,,,,,,,, ,,, ,, ,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,
,,,, ,, ,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,, ,,, ,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,,,
.,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,

,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,, ,,, ,,,, ,,,,,, ,,,, ,,,,, ,,,, ,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,, ,,, ,,,
,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,,,,, .«,,,,,, ,,,,,,» ,,,, ,, ,,,, ,,,,
,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,, ,, ,,,,, ،2020 ,,, ,,, ,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,,,
,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,, ,,,,, ,,,
،2023 ,,,, 8 ,,, .,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,, ,, ,,,, ,, ,,,,,
,,,, ,,, .,,,,, ,,, ,,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,,, ,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,, ,,,
,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,, ,, ,,,, ,,,,,, ,,,, ,,,,,,, ,,,,,
.,,,,, ,,,, ,,,,, ,,,,, ,,,, ,,,,,,,,,

,,,,,,,, ,,,, ,,,,,,,, ,, ,,,,, ,,,, ,,,,,,,,,, ,,,,,, ,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,
,, ,,,,,,,, ,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,, .2026 ,,,, 18 ,,,, ,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,
,,,,,, ،2026 ,,,,,,, 21 ,,, .,,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,, ،2026 ,,,,,,, 14 ,,, ,,,,,,,
,,,,,,, ,, ,, ,,,,,,,, ,,,,, ,, ,,,, ,,, ,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,,, ,,,,,,,,,, ,,,,,,,
.,,, ,,,, ,,,,, ,,, ,,,,

,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,, ,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,,, ,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,
,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,
,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,
,,,,, ,,,,,,, ,,,,, ,,, ,,,, ,,, ,,, ,,,, ,,, .,,,,,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,,,,,,
,,,,,,, ,, ,,,, ,,, .,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,, «,,,,»
,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,, ,,,, ,,,,, ,,,, ,, ,,,,,,,,, ,, ,,,, ,,,,, ,,,

77.

6.4

78.

79.

80.

٧٧ الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية ٢٠٢٦.

٧٨ Nawaat, “Women Lead the Struggle Against Industrial Pollution in Gabès,”.

٧٩ Djerbi, “We Want to Breathe: Dispatch from Gabès, Tunisia.”

٨٠ United Nations Environment Programme (UNEP), Environmental Rule of Law: Tracking Progress and Charting Future Directions (Nairobi: UNEP, ٢٠٢٣), ١٢٣.



7. ,,,

84.

85.

7.1

86.

٨٤ Djerbi, “We Want to Breathe: Dispatch from Gabès, Tunisia.”

٨٥ Lac, “Pollution in Gabès: The Fight Against GCT.”

٨٦ Arab Reform Initiative, “Living, Breathing, Resisting: Gabès and the New Political Landscape in Tunisia.”

7.2

2025

87.

88.

89.

87 Amara, “Once an Idyll, Tunisian Protest Hotspot Gabès.”

88 People’s Dispatch, “From Gabès to Sfax: Industrial Pollution in Tunisia Between Deferred Decisions and Accumulated Crises.”

89 Lasoued, “The Gabès Chemical Complex.”

2025 90.

7.3

91.

92.

93.

٩٠ جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، «إسلام الزرلي»، وجوه الحرية، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥،
https://intersection.uno/freedom-faces/إسلام-الزرلي/.

٩١ Djerbi, “We Want to Breathe: Dispatch from Gabès, Tunisia.”

٩٢ Djerbi, “We Want to Breathe: Dispatch from Gabès, Tunisia.”

٩٣ Nawaat, “Women Lead the Struggle Against Industrial Pollution in Gabès.”

94.

7.4

95.

96.

٩٤ ARTICLE ١٩, "Tunisia: Uphold the Right to Protest and Access to Environmental Information."

٩٥ مقابلة مع أماني بوعزيز، ماي ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع آية الغريسي، ماي ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع نبيل الزيتوني، ماي ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع أحد سكان المنطقة طلب عدم الكشف عن هويته، ماي ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع خلود الزايدي، جوان ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع زكريا الهاشمي، جوان ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع عادل العزوني، جوان ٢٠٢٦؛ ومقابلة مع عزيز الشابي، جوان ٢٠٢٦.

٩٦ عزيز الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية ٢٠٢٦.

7.5

97.

98.2022 47

7.6:

٩٧Arab Reform Initiative, “Living, Breathing, Resisting.”

٩٨ UNEP, Environmental Rule of Law: First Global Report.

100

2011 2021.

101

8.

١٠٠ جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، «عبد الرزاق لشهب»، وجوه الحرية، ١٣ نوفمبر ٢٠٢١،
https://intersection.uno/freedom-faces/عبد-الرزاق-لشهب/

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، «أحمد رجب»، وجوه الحرية، ٢٣ فيفري ٢٠٢٤،
https://intersection.uno/freedom-faces/احمد-رجب-ahmed-rjab/

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، «منصف الهوايدي»، وجوه الحرية، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥،
https://intersection.uno/freedom-faces/منصف-الهوايدي/

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، «خالد التياهي»، وجوه الحرية، ٢٥ جوان ٢٠٢٥،
https://intersection.uno/freedom-faces/خالد-التياهي-khaled-tayahi/

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، «رانيا مشرقي»، وجوه الحرية، ١ جويلية ٢٠٢٤،
https://intersection.uno/freedom-faces/رانية-مشرقي/.

١٠١ عزيز الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية ٢٠٢٦.

102.

103.2014 ،2018 ،29 ،2018 ،2023.

١٠٢ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيادة القانون البيئي.

١٠٣ القانون الأساسي عدد ٢٩ لسنة ٢٠١٨ المؤرخ في ٩ ماي ٢٠١٨ والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

8.1 ,,,,,,,,, ,,,,,,,

,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,,,,, ,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,
,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,, ,, ,,, .,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,, ,,,,,,,
,,,,,,,,, ,,,,, ,,,,,, ,,,,,,,,, ,,, ,,,, ,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,

104.,,,,,,,, ,,,,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,,,,

,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,, ,, ,,,,,,,, ,, ,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,, ,,, ,,,,,
,,,,,,, ,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,, ,, ,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,, ,,,,,,,
,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,,,, ,,,,,, .,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,
,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,, ,, ,,, ,,,,, ,,,,,

105.,,,,,,,,, ,,,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,,,

8.2 ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,, ,,,,,,,,, ,,,,

,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,,, ,,,, ,,,,,, ,,,,,,,, ,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,
,,,,,,,,, ,,,,, ,,,, ,,,,,, ,,,,, ,,,, ,,,, ,,, .,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,,
,,,,,,, ,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,

106.,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,

,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,, ,,, ,,,,,,,,, ,,, ,,,,,
,,,,,,, ,,,,,, ,,,, ,,,, .,,,,, ,,,,,, ,,,,, ,,,, ,,, ,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,,,
,,,,,,,,, ,,,, ,, ,,,, ,,,,,,,,, ,,,,, ,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,, ,,, ,,, ,,,,,,,,

107.,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,,, ,,,,,,,,, ,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,,,,

,,,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,,,,,, ,, ,,, ,,,,, ,,,,, ,,, ,,,,, ,,, ,,,,,
,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,, ,,,,, ,,,, .,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,, ,, ,,,,,,,
,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,, ,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,,,,, ,,, ,,,,,

108.,,,,,,,,,

---

١٠٤ United Nations Development Programme (UNDP). Decentralized Governance of Natural Resources. New York: UNDP, ٢٠١٥. https://www.undp.org/publications/decentralized-governance-natural-resources.

١٠٥ تدعيم مجالس الحكم المحلي في تونس خطوة أولى نحو اللامركزية
strengthening-local-governments-in-tunisia-as-a-first-step-toward-decen-/٢٤/٠٧/٢٠١٤/https://www.worldbank.org/en/news/feature tralization

١٠٦ TIMEP, "Gabès: A Victim of Industrial Pollution in Tunisia."

١٠٧ UNDP, Decentralized Governance of Natural Resources.

١٠٨ Arab Reform Initiative, "Living, Breathing, Resisting."

8.3

109.

110.

8.4

111.

112.

---

١٠٩ Lasoued, "The Gabès Chemical Complex."

١١٠ اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، اعتُمدت في ٢٥ جوان ١٩٩٨، ودخلت حيز النفاذ في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١، المادة ٩، https://unece.org/DAM/env/pp/documents/cep٤٣arabic.pdf

١١١ Mathieu Rousselin, "A Study in Dispossession: The Political Ecology of Phosphate in Tunisia," Journal of Political Ecology ٢٥, no. ٢٠١٨) ١), https://www.researchgate.net/publication/٣٢٣١٦٢٢٦٨_A_study_in_dispossession_the_political_ecology_of_phosphate_in_Tunisia.

١١٢ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لمحة عن الحكومات ٢٠١٩، باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٩، https://doi.org/٨/١٠,١٧٨٧ccf٥c-٣٨en.

113.

114.

7.6

2023،

9.

[113] ARTICLE ١٩, "Tunisia: Uphold the Right to Protest and Access to Environmental Information."

[114] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، العدالة البيئية، ص ٢١–٢٢؛ ليبرتي، «لاجئ من الواحة المحتضرة».

9.1

115.

9.2

116.

١١٥ الجمهورية التونسية، مجلة المرافعات المدنية والتجارية.

١١٦ Lasoued, «The Gabès Chemical Complex.»

117.

118.

9.3 2026

2026

119«référé»

120

121.

١١٧ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيادة القانون البيئي: التقرير العالمي الأول.

١١٨ Nabil Zitouni, Interview by the author, May ٢٠٢٦.

١١٩ تشير إجراءات الـ«référé»، أي القضاء الاستعجالي، إلى جلسات قضائية سريعة ومبسطة تهدف إلى اتخاذ تدابير مؤقتة في الحالات العاجلة أو إلى حماية الحقوق من دون انتظار الفصل في الدعوى الأصلية. ويكون القرار الصادر عنها مؤقتًا وقابلًا للتنفيذ، ويهدف إلى وقف ضرر وشيك أو ضمان الوفاء بالتزامات لا يثور بشأنها نزاع جدي.

١٢٠ Jeune Afrique, “Pollution à Gabès : une plainte en référé pour la suspension de la production du Groupe chimique tunisien rejetée,” Jeune Afrique, February ٢٧, ٢٠٢٦, https://www.jeuneafrique.com/١٧٦٩٥٤٩/politique/pollution-a-Gabés-une-plainte-en-refere-pour-la-suspension-de-la-production-du-groupe-chimique-tunisien-rejetee/.

١٢١ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، https://www.ohchr.org/en/press-releases/١٠/٢٠٢١/human-right-clean-healthy-and-sustainable-environment

.

«، » . . . . . 122.

. 9.4 .

9.4 .

123.

.

١٢٢ عزيز الشابي، مقابلة أجرتها الباحثة، جويلية ٢٠٢٦.

١٢٣ TIMEP, «Gabès: A Victim of Industrial Pollution in Tunisia.»

,,, ,,, ,,,,, ,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,, ,,,,,,,



.10 ,,,,,,,,, ,,,,,,,

10.1 ,,,,,,,

,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,, ,,,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,, ,,,,
,,,,,,,,, ,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,,, ,,, ,,, ,,, ,,,,, ,,,,, ,, ,, ,,,,,,,,
,,,,, ,,, ,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,, ,,,, ,,, ,,, .,,,,,,,,
,,,,,, ,,,,,,,, ,,,,,,,,,,, ,,,,, ,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,,,, ,,,, ,,,,,, ,,,,,
,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,, ,,,,, ,,, .,,,,,, ,,,,, ,,, ,,,,,, ,,,, ,,,, ,,,,,,,
,,,, ,, ,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,, ,,,, ,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,
.,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,, ,,,, ,,,,,, ,,,,,

,, ,,,,,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,,,, ,, ,,,, ,, ,,,,,,, ,,,,,, ,, ,,,,,,, ,,, ,,,,,
,,,,, ,,,,,,, ,,, ,, ,,,,,, ,,,,,,, ,,, ,,, .,,,,,,, ,, ,,,, ,,,, ,, ,,,, ,,,,
,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,, ,, ,,,,, ,, ,,,,, ,,,,,,,,,, ,,,,,,,,,, ,,,,,,,,
,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,, .,,,,,,, ,,,,,, ,, ,,,,,, ,,, ,,, ,,, ,,,,,,,,,
,,,,, ,,,,, ,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,, ,, ,,,,,,,,, ,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,,, ,,,,,,,,,
,,,,,,, ,,, ,,,, ,,,,,,,,, ,, ,,,,,,,,, ,,,,,,,,, ,,,,, ,,,,, ,,, ,,,,,, ,,, ,,,,
.,,,,,,,,

,,,

,,,

10.2.4 ,,,

قائمة المراجع

المصادر الأولية (المقابلات)

- بوعزيز، أماني. ناشطة بيئية. مقابلة أجرتها الباحثة، تونس، ماي 2026.الغريسي، آية. ناشطة بيئية.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، جوان 2026.الزايدي، خلود. باحثة في علم الاجتماع.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، ماي 2026.الزيتوني، نبيل. صحفي.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، ماي 2026.مشارك مجهول الهوية. من سكان المنطقة.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، جوان 2026. الشابي، عزيز. ناشط بيئي.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، جويلية 2026.الهاشمي، زكريا. فلاح.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، ماي 2026. العزوني، عادل. عالم في الجيولوجيا.
- مقابلة أجرتها الباحثة عن بُعد، جوان 2026.

المصادر القانونية والدستورية

الاتحاد الأفريقي. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. اعتُمد في 27 جوان 1981، ودخل حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986.
https://au.int/ar/node/7770

دستور الجمهورية التونسية، 2014.

دستور الجمهورية التونسية، 2022.
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2022

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتُمد في 16 ديسمبر 1966.
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

جامعة الدول العربية. الميثاق العربي لحقوق الإنسان. اعتُمد في 22 ماي 2004، ودخل حيز النفاذ في 15 مارس 2008.
https://www.icj.org/wp-content/uploads/2014/10/Arab-Charter-on-Human-Rights.pdf

الجمهورية التونسية. القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 39، 15 ماي 2018.
https://legislation-securite.tn/latest-laws/loi-organique-n-2018-29-du-9-mai-2018-relative-au-code-des-collectivites-locales/

الجمهورية التونسية. القانون عدد 130 لسنة 1959 المؤرخ في 5 أكتوبر 1959 والمتعلق بإصدار مجلة المرافعات المدنية والتجارية. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 56، من 3 إلى 13 نوفمبر 1959، بصيغته المنقحة.
https://legislation-securite.tn/latest-laws/loi-n-59-130-du-5-octobre-1959-portant-promulgation-du-code-de-procedure-civile-et-commerciale/

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. ريو دي جانيرو، 12 أوت 1992.
https://digitallibrary.un.org/record/141752

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس). اعتُمدت في 25 جوان 1998.

المصادر الدولية ومصادر الأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. «الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة». تاريخ الاطلاع: جوان 2026.

https//:www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/right-healthy-and-sustainable-environment-report.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. العدالة البيئية: السياق والتحديات والمقاربات الوطنية. باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2024.

https//:doi.org10.1787/57616/eb4-en

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لمحة عن الحكومات 2019. باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019.

https//:doi.org10.1787/8/ccf5c38-en

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الحوكمة اللامركزية للموارد الطبيعية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.

https//:www.undp.org/publications/decentralized-governance-natural-resources

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. سيادة القانون البيئي: التقرير العالمي الأول. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019.

https//:www.unep.org/resources/assessment/environmental-rule-law-first-global-report

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. سيادة القانون البيئي: تتبّع التقدم ورسم التوجهات المستقبلية. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2023.

https//:www.unep.org/resources/publication/environmental-rule-law-tracking-progress-and-charting-future-directions.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. «ما الحقوق البيئية؟». تاريخ الاطلاع: جوان 2026.

https//:www.unep.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/advancing-environmental-rights/what.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. حق الانسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. القرار A/76/300/RES. اعتُمد في 28 جويلية 2022. نيويورك: الأمم المتحدة، 1 أوت 2022.

https://docs.un.org/ar/A/76/300/RES/A

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. حق الانسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. القرار A/HRC/RES/48/13. اعتُمد في 8 أكتوبر 2021.

https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/48/13

الجمعية العامة للأمم المتحدة. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتُمد في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 3 جانفي 1976.

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

البنك الدولي. «تدعيم مجالس الحكم المحلي في تونس: خطوة أولى نحو اللامركزية». 24 جويلية 2014.

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/07/24/strengthening-local-governments-in-tunisia-as-a-first-step-toward-decentralization

المصادر الأكاديمية

بريدجووتر، بيتر، وراخيون إي. كيم، وكلاوس بوسلمان. «السلامة الإيكولوجية: هل تظل مفهومًا ذا صلة بالقانون البيئي الدولي في عصر الأنثروبوسين؟»
Environmen- International for Concept Relevant A :Integrity Ecological“)
Environmental International of Yearbook .(”?Anthropocene the in Law tal
Law، المجلد 25، العدد 1 (2014): 61–87.
https://doi.org/10.1093/yiel/yvv059

كيد، راي، ودانلين يو، وتشارلز نوبل، وكايل وايت، وبانكاج لال، وكورتني بورغرسون. «العدالة البيئية في مجتمعات الشعوب الأصلية: الآثار غير المتناسبة للتلوث البيئي»
Dispropor- The :Communities Indigenous in Justice Environmental“)
Futures Sustainable ،.(”Contamination Environmental of Effects tionate
المجلد 10 (2025): 101348.
https://doi.org/10.1016/j.sftr.2025.101348

يامته، يان، ورونه إلفسن. «عواقب القمع الناعم»
International An :Mobilization .(“Repression Soft of Consequences The”)
Quarterly، المجلد 25، العدد 3 (2020): 383–401.
https://doi.org/10.17813/1086-671X-25-3-383

روسيلان، ماتيو. «دراسة في نزع الملكية: الإيكولوجيا السياسية للفوسفات في تونس»
Tuni- in Phosphate of Ecology Political The :Dispossession in Study A“)
Ecology Political of Journal .(”sia، المجلد 25، العدد 1 (2018): 22–39.
https://www.researchgate.net/publication/323162268_A_study_in_dis-possession_the_political_ecology_of_phosphate_in_Tunisia

سكونياميليو، جورجيا. جغرافيات الظلم البيئي في مناطق التضحية البيئية في كامبانيا: مقاربة بالأساليب المختلطة
:Zones Sacrifice s’Campania in Injustice Environmental of Geographies)
Approach Method-Mixed A). أطروحة دكتوراه، جامعة سابينزا في روما، 2026.
https://www.researchgate.net/publication/401540831_Geographies_of_environmental_injustice_in_Campania%27s_sacrifice_zones_a_mixed-method_approach

يانغ، جونلين، وشويشياو وانغ، وشياوشوان تشانغ، ويانان لي، ويوي ما، وتشن تشن وانغ، وآخرون. «يؤدي التعرض المتزامن لثاني أكسيد الكبريت والفلوريد إلى نقص تمعدن القواطع وزيادة تنظيم الأميلوجينين عبر مسار الإشارات RUNX2/YAP»
Hypomin- Incisor Induce exposure-Co Fluoride and Dioxide Sulphur“)

Signaling RUNX2/YAP via Upregulation Amelogenin and eralization
:(2022) 245 المجلد ،Safety Environmental and Ecotoxicology .(”Pathway
.114106
https://doi.org/10.1016/j.ecoenv.2022.114106

التقارير وأوراق السياسات ومنشورات المجتمع المدني

مبادرة الإصلاح العربي. «العيش والتنفس والمقاومة: قابس والمشهد السياسي الجديد في تونس»
in Landscape Political New the and Gabès :Resisting ,Breathing ,Living“)
Tunisia”). 20 فيفري 2026.
https://www.arab-reform.net/publication/living-breathing-resist-
/ing-Gabès-and-the-new-political-landscape-in-tunisia

منظمة المادة 19. «تونس: احترام الحق في الاحتجاج والوصول إلى المعلومات البيئية»
In- Environmental to Access and Protest to Right the Uphold :Tunisia“)
formation”). 20 أكتوبر 2025.
https://www.article19.org/resources/tunisia-uphold-the-right-to-pro-
/test-and-access-to-environmental-information

بن حمادي، نسرين. «قابس: فردوس أرضي مفقود بين جيل الأجداد والجيل زد»
Generation ’Forefathers the Between Paradise Earthly Lost A :Gabès“)
Z Generation and”). منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 26 جانفي
.2026
https://www.greenpeace.org/mena/en/Gabès-a-lost-earthly-para-
/dise-between-the-forefathers-generation-and-generation-z

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. «عبد الرزاق لشهب». وجوه الحرية، 13 نوفمبر 2021. https://intersection.uno/freedom-
faces/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%
/B2%D8%A7%D9%82-%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A8

———. «أحمد رجب» وجوه الحرية، 23 فيفري 2024.
https://intersection.uno/freedom-faces/ahmed-rjab-احمد-رجب/

«إسلام الزرلي» وجوه الحرية، 10 ديسمبر 2025.
https://intersection.uno/freedom-
faces/%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84
/%d8%b2%d8%b1%d9%84%d9%8a

———. «خالد التياهي» وجوه الحرية، 25 جوان 2025.
https://intersection.uno/freedom-faces/%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%8A-khaled-tayahi/

———. «منصف الهوايدي». وجوه الحرية، 17 أكتوبر 2025. https://intersection.uno/freedom-faces/%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%8A/

———. «رانيا مشرقي» وجوه الحرية، 1 جويلية 2024. https://intersection.uno/freedom-faces/%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%DA%A8%D9%8A/

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات. «قابس: صدور الحكم في قضية الناشط البيئي خير الدين الدبّية و11 ناشطًا شابًا آخر». 21 أكتوبر 2026

https://intersection.uno/en/gabes-verdict-announced-in-the-case-of-environmental-activist-khayreddine-dabbia-and-11-other-young-activists/.

ليبرتي، ستيفانو. «لاجئ من الواحة المحتضرة: حالة قابس والنقاش بشأن الهجرة القسرية لأسباب بيئية»
("Refugee from the Dying Oasis: The Gabès Case and Debate on Forced Migration for Environmental Reasons"). FIERI، 10 أفريل 2024.
https://fieri.it/en/refugee-from-the-dying-oasis-the-Gabès-case-and-the-debate-on-forced-migration-for-environmental-reasons-by-stefano-liberti-10-april-2024/

نواة. «النساء يتصدرن النضال ضد التلوث الصناعي في قابس»
("Women Lead the Struggle Against Industrial Pollution in Gabès"). 17 فيفري 2026.
https://nawaat.org/2026/02/17/women-lead-the-struggle-against-in-dustrial-pollution-in-Gabès/

مركز نوريا للأبحاث. «قابس: حراك محلي ذو تداعيات وطنية»
("Gabès: A Local Mobilization with National Consequence").
https://noria-research.com/mena/Gabès-a-local-mobilization-with-national-consequence/

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط. «قابس: ضحية التلوث الصناعي في تونس»

.2022 أكتوبر 27 .(“Tunisia in Pollution Industrial of Victim A :Gabès”)
https://timep.org/2022/10/27/Gabès-a-victim-of-industrial-pollu-
/tion-in-tunisia

مصادر الصحافة الاستقصائية ووسائل الإعلام

أيامخوفوينغ، جونيور ثانونغ. «خليج قابس: دولة تواجه إرثها البيئي»
.(“Legacy Environmental Its Confronts Nation A :Gabès of Gulf The”)
.2026 فيفري ،Media SEVENSEAS
https://sevenseasmedia.org/gulf-of-Gabès-tunisia-environmental-cri-
/sis-restoration

بن هادي، رؤوف. «صمود: لم تعد قابس مدينة، بل أصبحت منطقة تضحية بيئية»
.(«sacrifice de zone une est’c ,ville une plus est’n Gabès : Soumoud»)
.2025 أكتوبر 17 ،Tunisia News Business
https://businessnews.com.tn/2025/10/17/soumoud-Gabès-nest-plus-
/une-ville-cest-une-zone-de-sacrifice/1367807

الجربي، ضحى. «نريد أن نتنفس: تقرير ميداني من قابس، تونس»
(“Tunisia ,Gabès from Dispatch :Breathe to Want We”). مشروع أبحاث
.2025 ،(MERIP) ومعلومات الشرق الأوسط
https://www.merip.org/2025/11/we-want-to-breathe-dispatch-from-
/Gabès-tunisia

جون أفريك. «التلوث في قابس: رفض دعوى استعجالية تطالب بتعليق إنتاج المجمع
الكيميائي التونسي»
pro- la de suspension la pour référé en plainte une : Gabès à Pollution»)
.2026 فيفري 27 .(«rejetée tunisien chimique Groupe du duction
https://www.jeuneafrique.com/1769549/politique/pollution-a-Gabès-
une-plainte-en-refere-pour-la-suspension-de-la-production-du-groupe-
/chimique-tunisien-rejetee

الأسود، حمادي. «المجمع الكيميائي بقابس: وحش يدمر الحياة ويسمم الأطفال»
Poison- and Lives Destroying Monster A :Complex Chemical Gabès The“)
.2025 ،English Agenda Legal .(”Children ing
https://english.legal-agenda.
com/the-Gabès-chemical-complex-a-monster-destroying-lives-and-poi-
/soning-children

لاك، أورتنس. «التلوث في قابس: النضال ضد المجمع الكيميائي التونسي»
("Pollution in Gabès: The Fight Against GCT"). إنكفاضة، 12 نوفمبر 2019.
https://inkyfada.com/en/2019/11/12/pollution-Gabès-lutte-gct-2/

بن علي، وحيد. «من قابس إلى صفاقس: التلوث الصناعي في تونس بين القرارات المؤجلة والأزمات المتراكمة»
("From Gabès to Sfax: Industrial Pollution in Tunisia Between Deferred Decisions and Accumulated Crises"). Peoples Dispatch، 11 نوفمبر 2025.
https://peoplesdispatch.org/2025/11/11/from-Gabès-to-sfax-industrial-pollution-in-tunisia-between-deferred-decisions-and-accumulated-crises/

رويترز. «كانت واحة هادئة ذات يوم: قابس، بؤرة الاحتجاجات في تونس، تتحول إلى كابوس بيئي»
("Once an Idyll, Tunisian Protest Hotspot Gabès Now Is an Environmental Nightmare"). 20 أكتوبر 2025.
https://www.reuters.com/sustainability/climate-energy/once-an-idyll-tunisian-protest-hotspot-Gabès-now-an-environmental-nightmare-2025-10-20/

رويترز. «إضراب عام واحتجاجات يشلان قابس التونسية بسبب أزمة التلوث»
("General Strike, Protests Paralyse Tunisia's Gabès Over Pollution Crisis"). 21 أكتوبر 2025.
https://www.reuters.com/sustainability/climate-energy/general-strike-protests-paralyse-tunisias-Gabès-over-pollution-crisis-2025-10-21/

مصادر الصور

- علاء زمزمي
- منصة كشف
- بوابة تونس
- Tunisie Numerique
- Stop Pollution

التعليقات الختامية

i الفوسفوجيبس هو نفاية صلبة ثانوية تتكوّن عند معالجة خام الفوسفات لإنتاج حمض الفوسفوريك، الذي يُستخدم بعد ذلك في صناعة الأسمدة. ويتواجد عنصر الراديوم في كلٍّ من خام الفوسفات والفوسفوجيبس الناتج عنه، وهو عنصر يتحلّل لينتج غاز الرادون. ويُعدّ كلٌّ من الراديوم والرادون عنصرين مشعّين ولهما خصائص مسبّبة للسرطان.

ii التقاضي الاستراتيجي هو تحديد القضايا القانونية والسعي إلى رفعها كجزء من استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان. ويركّز على قضية فردية بهدف إحداث تغيير اجتماعي أوسع نطاقًا. وتُرسي هذه القضايا سوابق قانونية مهمة من خلال كشف المظالم علنًا، والتوعية بها، وإحداث تغييرات في التشريعات والسياسات والممارسات. ويمكن أن يكون للتقاضي الاستراتيجي أثر دائم على عدد كبير من الناس على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

INTERSECTION
ASSOCIATION

Protecting
Green Voices

Impunity
Watch

